



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: انسان الهی

مؤلف: سید زاهد اخباری

مترجم:

شماره قفسه: ۱۶۵۸۰

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: ۲۰۷۲۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: انسان الهی

مؤلف: سید زاهد اخباری

مترجم:

شماره قفسه: ۱۶۵۸۰

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب: ۲۰۷۲۵

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

فلا العتق إذ انتقض والمانع للاعتقاد وجوده لا يبق اعتقاد على محو ونفي أو
مذهب لا ينفك عنه ويبقى نفس المذهب لا يخلو عنه ومنها مذهب بعض المتأخرين
بنههم لأن ارتفاع الكل يستلزم ارتفاع جزئياته دون العكس **قال** ويؤيد عليه
مذهب الأمامية ويستلزم فساد مذهب متأخر بهما السوية فعلى أن القول بالأمامية
لا يستقيم على أصول الأمامية بعد لا بد **قال** أو فساد مذهب إمامية على مذهب متأخر
المتأخرين على الجدل الظنون ولكن غرضه في إيراد المذهب متأخره لا يخلو أن أفت
انما استعمل العقل معتقداً لا بلا ضيق فنية ولغايات عقيدة الترتيب ويستلزم إلى المبادئ
غير بيان الوجه لا يخلو من ضيق **قال** والأولى بالتقوى وإن كان نسبة العقل إلى التقوى
ولكن معارف أهل اللسان يجب تصور العقل في إيراد الكتاب وبعد ذلك فالعقلية
عز عن إيراد العبادات المعتمدة بالسمع ولكن مقتصر على العقل في الأخلاق **قال** وأما
في العتق فمقتضى المعرفة الحقائق العقلية من التقوية والتجسيم والجناس **قال**
أو ليس في العبادات اعتقاد بحسب العتق ولو كان لبقوله من عبادات الحقائق **قال**
بما للجناس والعبادات والجناس الباطن في الباطن العقلية لأنه ليس منها التي على عقائد
وغير نظائرها غير فقه وأصول في التخصيص **قال** وحمل على كل على التصور أو على حمله
قال التصور يرجع إلى الماهية على القول بعدم محمولها أو انتقض على مقتضاها أو
إبرق نفسى ولا يرجع إلى كون التصور في نفس أو لا يخرج من كون في نفس
لو كان بين وجه الاعتقاد في ذلك المقبول ما بين مباديها والحد عبارة بحسب
شروطه على عكسها **قال** كما يستلزم أيضاً **قال** والكل كالأمامية يصعب على صاحب
الكتاب لا بد في المقام **قال** أو أن النفس المرضية تحت قطعها العقل التي هي
على عقيدة الطاع وأما أن لا يكون منهم فقد انحصرت عقلا لا يمكن أن
وعلى أنقال المناقش لها وجوار سبوا وغفلة **قال** ويصحب نقوله أن قول وكل
على يقوم المذهب بقض محمل لأن يكون مراده من ذلك الدليل على بعض المتأخرين
في المذهب الظنون **قال** يعتمد ذلك لأن التصور كقوله الذي وأما أن لا يكون

مذکر

تفہیم

1901-
2.7750

[illegible]

الأخذ بالتمام من الشيخ الثقات الكثر إلى الشاهد الهداهة لفرقة علمهم ثم ضبط
سمعهم ودرج عليهم بالقدرة على التقدير والاختيار فيون هذه الحقيقة
فلا يستلزم ذلك تصديق المحققين بأنهم فاهم بحمد الله إلى الآن على سبيل المثال
الصلح وطريقة أصحاب العصمة باقون وإن قلوا وكفى بالظلمة فهم من صحت
ومنه من يظن وماذا لو أن **قال** حجة جعلت لطفها جعل اللطف مستورا
لأمكن حصول العلم بجميع الأحكام **قال** هذا في غير ذلك لا يمكن حصول
جميع ما يكلف من غير ما يستدركه وبين ما يستدركه هذا بين فبين **قال**
خصوصا مع احتمال أن يكون لفظ التام المذكور في صفة دليل اللطف في
مصحف لفظ العام كما هو **قال** لفظ التام ليس صحيحا ولما هو مصدق
للا لطف وذلك لأن الدليل لا يقسم إلى تام سبب محقق في شرط المادة والصفة
التي لا يسلك ذلك وإنما اللطف واجب على الله هو صفة من صفاته تعالى وكل صفاته
تامة لا نقصان فيها فالأصناف إلى القدر على تسليم لفظ العام فهو صفة لطفه تعالى
لا دليل **قال** فإن قالوا نعم ولكن ذلك لا يقتضي الاحتياج إلى الاستدراك الذي جعل
ما يحتاج إليه من الأحكام من جهة الأئمة السابقين لظهور الاختصاص في ذلك
ذلك حتى في السوابع المجردة ولكن لا يتصل في دفع ما عرفت حصول العلم على
بلزوم البتة **قال** هكذا يحسن في الأصل الصحيح ذكره كونه من جهة
وهو غير متطوع ولا مؤلف ولو كانت كذلك لا يتصل في دفع ما عرفت حصول
العلم لكان لها وجوبها وهذا غير في صفاته ومع ذلك يرد على
الغيب والفتنة والعماء وتلك إذا فهمت **قال** ولا يمكن ذلك في دفع
بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على

والفتنة بنفسه وهو لا يملكه والعلوية منه كما جرت به الاستدلال **قال**
لا يلزم أن يكون دفع الفساد بنفسه بل يكفي فيه ما يصلح الدلالة من تعليم الطريقة
قلت سلمنا ذلك ولكن يكتفي علم الاختصاص إلى الأحكام لكانه النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك وقد إلى الأحكام الثاني وهذا **قال** لا يقتضي الاحتياج إلى الاستدراك الذي جعل
ثم إن الكتاب والسنة وبين الأئمة السابقين سلام الله عليهم جميعا لا
علما بالأحكام والمسائل المتبقية لا بعد ذلك الأحكام الموجودة من جهة الخلق
ولنا فإين فما يحق الاستدراك في حق من الجاهل قال السيد طاب ثراه
صاحب الكتاب يحيى صاحب الحق عن الأئمة فإن قالوا جوا لا مائة ليس كما ينبغي
صلى الله عليه وآله وسلم ثانيا للتواتر فكيف يصح ما تعلقت به قبله من آثاره التي
التي حفظ ذلك يمكن بالتواتر أن ذلك يسقط عليهم لأن قولهم بالحاجة إلى الاستدراك
التي يمكن حتى ثبت لهم أن حفظ الشريعة لا يمكن إلا بهذا الرباط أنه يمكن بهيئة
العلة فاما أن يقول في جميع الشريعة أن يحفظ بالتواتر فيعبد فيهما ما نقل بالتواتر
ما تقتضيه الأئمة بالقبول واجتهد عليه وقد علمنا أن دليل التمام لا يجمعون على خطأ أو
ما يقتضيه الكتاب المتقول بالتواتر فيهما ما ثبت بحججه يستدل لعل على العبارة
مرفوعة فيهما ما ثبت بطريقة الاحتجاج من قياس وجوبه وأدرك ذلك يستغنى عن
الأحكام يقال ليس بغير إمكان التواتر لجميع الشريعة إذا توفرت بأن أكثرها
أدرك بعضها بالتواتر ولا يكون ذلك مع هذا الطريقة التي نحن في صفة
في بعضها ولا ما صافي استدل بها لا في الاستدلال بهذه الطريقة وجبنا
إلى الأئمة في الشريعة لا من حيثها والأحوال هي عليها تقتضي الحاجة إليها وإذا

بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على
الغيب والفتنة والعماء وتلك إذا فهمت **قال** ولا يمكن ذلك في دفع
بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على

بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على
الغيب والفتنة والعماء وتلك إذا فهمت **قال** ولا يمكن ذلك في دفع
بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على

بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على
الغيب والفتنة والعماء وتلك إذا فهمت **قال** ولا يمكن ذلك في دفع
بأنه لا يمكن أن يتصور في غير صفاته ومع ذلك يرد على

عدم ارتباط هذا العلم بالعلم
لظواهره ووجهه من كونه
غير لازم

لاصول العدل والاصواب كاسي ابراهيم بن واطار اذ شاء الله تعالى **قال** مع ان
يظهر منه موافق السائر الاخبار بين ان اعتدق وجوب العمل على العلم ونحو العمل
بالنظر على ان الاخبار المتعارضة لا تميز الى اضية عليهم عليهم كمالها واكثرها
اقول الحكمة لا تامل على احد من هذه مسلك العلم والعقل وان كان ذلك ظاهر
النظر في جعله على ما هو منطوق الاعتقاد والعمل بقدر الحاجة لا غير وهو من وجه
مطابق **قال** ويجوز العمل على ما يقين بها او غلو او بيان ذلك في كتبهم ومن مواضع
لا حاجة الى اخذ اللطف في مقدمات استدلاله وتخصيصه في ذلك **قال** لا
الذين جعلوا دليل وجوبه لاهام هو وجود اللطف اذ يتم ان كل واحد من العمل
في الاحكام الشرعية وينقل الكلام الى القول بالاعتناء فان اعتبر الشيء وان كان لطفا
في الواجبات العقلية وكذلك احكام الشرعية ولكن الاحكام الشرعية مطلقة
ايضا للفوق المنزلة عليها من جهة حسن التكليف فبذلك وجوبه في واجبات
احكامها اللطيفة والثانية كونها موجبة لاستيفاء الثواب فتكون قطع النظر
اللطيفة انها امور مطابقة لنفس الامر في ان العمل عليها ومقتضى مطاوعته
ما هي عليه بانها في استدلال العلم اليقيني القول بانها في العلم بانها في علم
على ما هي عليه في نفس الامر في عمل القول بانها في العلم بانها في علم
وجوب اللطف **قال** المتفق على العمل في العلم هو لطف الرب تعالى وحكمته وقيل
ايضا ولا يستلزم تعدد طرف اثبات المقصود كون الطريق المذكور فاسدا او
وانما اخبر هذا القصة على انما لا يكون اصل في الزام الامامية ولما اورد في
التناقض في خلاف الزام الغزالية من الحديث المذكور في الاصل وجوب الامارة

يجوز
واقتوا كما لا يخفى عليه ولا

كاهو

كاهو واضع لعل المطلاع باقيل المذهب لكنه ما قبل حفظه شيئا وانما عتق
والنحو ان الثاني كان وظفته ان بين مقصود العناية او لا في بين ما في
الضعف والذكورية من الاحلال في هذا الاشارة في منع الملازمة والاعتدال
هنا من باب الاطالة لا لاجل الاحتياط في حق العلم والعقل والنفس من جهة
ايضا فانها هي من باب فقه الحجة اذ باب المناظر كما هو واضح في **قال**
والمقصود لا في هنا بيان استدلال باب العلم الى الاحكام الشرعية وعده من
هذا يتم العمل على من لا يفتقر الى القائل بعدم وجوب اللطف اضافة لمصنف
واضح من الاخبار في توجيهه في حق من ذلك بانها من علم الاستدلال
العلم اذ الاخبار عندنا قطعية فاحصل منها بالخصوص في بعض المسائل في حق
ما لم يحصل فقد وصل بالعموم من التوقف وجوب الاحتياط **قال** لا في
من تفصيل ايضا في السبل ذلك ان الحجة في ادعاء الله تعالى يقولون بفتح بابها
التكليف مادام التكليف باقيا فاعلم ان مقتضى العلم بان كان في المحذور في
استدلال ذلك الباب خلافا لمقتضى بهان العقل في عمل العقل والاصل في
والاستدلال وهو الاصح ان مقتضى العلم بان مقتضى العمل في مقتضى
الوجوبيات والفقدان لا في مقتضى العلم بان مقتضى العمل في مقتضى العلم
بشيء الفقدان لا في مقتضى العلم بان مقتضى العمل في مقتضى العلم
والاصل والاستدلال في مقتضى العلم بان مقتضى العمل في مقتضى العلم
فما لا خلاف فيه والاثبات على مقتضى العلم بان مقتضى العمل في مقتضى العلم
بعد القول في خلاف الاصول العقل والاعتدال في مقتضى العلم بان مقتضى العمل في مقتضى العلم

او الصلابة

اورد

والاحكام حينئذ البينة السبل والامانة والاثبات في الكتب الكتابية والاصول
والامانة ولا يبقى محل الخطأ وذلك لما لم يحصل التكليف الا في مقتضى العلم
والعلم وكان الاعتقاد ما دون مقتضى العلم وهو مقتضى العلم بان مقتضى العلم
والكافة في الامانة اذ لا يوجد مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
وهو يعتقد ما ترجع عنه ويتقن كونه صحيحا ما يمكنه من مقتضى العلم بان مقتضى العلم
ذلك على وساء المذهب ومقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
من ذلك الاعتقاد مع ما في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
بغير ان ناشئة من امران مكلفين في الاقضية بالقول وبعض الفواكه الجارية
كاشا هذا غير من مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
بالمستحقين وسهم لا يتعدى مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
الذي انما اريد في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
بان الله تعالى في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
صاحبه من العذاب ولا يخلو في الاطالة ان العمل الكثير في مقتضى العلم بان مقتضى العلم
خلاف السنة لا يربط صاحبه من الله الا بعد ان اتم بعض الثمرات المذكورة
من صفة صغير يحصل كشف سفل في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
والفقيه والمجتهدين لا في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
عن المنكر والمجاهدين في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
وكل قول يقال في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
والفقه في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم

والاشوق

المشروط بالعلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
ان التكليف في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
قبل مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
العقلية عليها كان عليه وذلك لاعتدال مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
المشروط بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
على ما في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
بغير مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
بما في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
وهنا **قال** لا يكون في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
ما قام الدليل بصدقه بل من مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
بحكمة الامانة في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
والكلام معهم في اثبات هذين المطلبين **قال** في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
من مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
الاعتقاد والاعتقاد في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
وغير ذلك ولتكن هنا باحوال مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
والاعتقاد هو التوقف على حد مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
القدريان يرد من مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
ان الموطر في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم
الرجح نظرهم فهذا هو التوقف في مقتضى العلم بان مقتضى العلم بان مقتضى العلم

توقفا على العلم

والاشوق

[illegible]

على المتأخرين دليل الشك والبرهان **قال** لا القائلان ذلك أصله في نفسه
الصحيح ومصلحة لا يخبر بالناصح **قال** التعريض الثواب القريب بل وجوبه والبعين
موجب العقاب إنما هو الذي لا وجوب له بل القائل حين استدباب العقاب كالأصل
الذي لا يحصل إلا من غير الإقدام عليها لا من فيه من الخطأ وما يقرب القيا
قال فلم يناف ذلك الأصل بل قد وردت في كونه **قال** بل ينافي في نفسه كإيمان ولا
الحصل للظن بالانتماء بعين المصنوع أصح علم التمكن من الانتماء بالمصنوع موقوف
من هذا الاختفاء **قال** وحيداً يقول التكليف حين بل وجهه وورث النسخ كالحق
ونقل الألفاظ وظلها في الجمال وان هذا الانتماء لها بل **قال** العلم لا
لا يفرض التكليف ولا ينافي عليه العمل **قال** فسطع عن الله ما يجز عليه **قال** فسطع
منه تعالى كان عليه بالنسبة إلى المتعلمين ولما بالنسبة إلى المحققين فواجب عليه
حفظ البيان وإصلاح التكليف هذا لا يوصل إلى الإصلاح ولا يخلو من الخطأ
الصالح واللاؤمين من الإقدام على الفساد وهذا لا شيء العباد واستسلموا
الاختفاء بقوله تعالى **قال** لا تكفر **قال** فها هو **قال** فاختص حق التكليف والألفاظ
بسبب المتعلمين وبغاية العلم الذي فاعل على النفس وذلك لا يوجب عدم التكليف
حتى يرد على الله **قال** لا يحسن الله بل الله بل الحق على اعتقاد القائل هذا قد التا
بسبب رجوع التعليل إلى الله على ما ذكرنا من النسخ **قال** سماع العلم الذي هو سماع
التكليف يكون الحكمة ورد الثواب والعقاب جبرين أيضاً هذا العلم العمل
لطف تأني عن جميع الألفاظ **قال** الثواب لظن عن العمل بالانتماء إلى العمل
المصنوع في الغير الثواب **قال** ومع المتعلمين القائل هو مقتضى مقتضى التائب

قولن انك يتعلق الاحكام بالظنون ومن توجه على سلك هذه الطريقة وقال
الاحكام بالظنون فقد ابدع غاية البعد لان الاحكام لا تكون الا معلومة
ولا يلتزم الامر بطريق العلم الا ان الطريق اياه قد يكون ان العلم او امر اخر
لا يتاخذ اذنا ولا طريق سماعا وجعلنا يجب سلوكه بالحكم الذي هو في سلكه
ووجوبه يجب معلوم لا مظهر وان كان الطريق اليه هو القطع ومتعلق الظن
متعلق العلم لان الظن يتعلق كون السبع في الطريق والعلم يتعلق بغير سلوك
الطريق الا في اخرها فاذا وجدنا **قال** ونحن المذهب في الاحكام الظن بما القاصي
نفس الامر بعد سداد العلم بالاماني بناء المذهب فصب للاحكام على الظن
المتب للاحكام الثما في الاحكام العلية **وقال** لا ينبغي على من اراد بصدقه ان يات
في اعتقاده المتبع والقيمة صلوات الله عليه علمها بخيل العلم من التبليغ والبيان
حصول العلم في التعريجات انما قلنا لا الاعتقاد والعلم في التعريجات بحيث
جاز ان الكثرة بالظن بعد لا عن العلم ومن ذلك دليل الحصول للنتيجة لا سيما
اعتقنا عليهم السلام بل لا اله الا الله والخصار هاهنا فظهر مرة اخرى من بعض
المتأخرين القائلين بخوار السعد الظن واختبار استقصا لدليل الامامة القولية
سعدت الامامة امامة في شري بيان التعريتين بين المذهب المختار والامامة
وبين المذهب المختار للفتيا فان مذهب الفروع لا يدل على من خالفه سلكه بل هو
والا انه نك تلك الفروع ورجعنا لتلك الأصول ولا مذهب الا المذهب الموصول
منها الصالح هذه الفروع لا تزل في الاختصاص في الاعتقاد وبيان ذلك
المكلف اذا اعتقد عقلا بحوان التعبد بالظن ولو لم يجد حازا لثبته العلة

البين صيب ولا يلحقه والحق بغيره لا يصيب حتى لا يصيب التكليف على
 عليه المكلف الحكيم تعالى لأن المطلوب العمل الخاص مع الاختصاص ولا يثبت
 الأمر على العمل تعالى الله الذي لا يرضى وقالوا عبد الله لا يرضى من
 الذين والحق مشيوب لا الحق لا يرضى فلا يكون خالصا وذلك
 لأن العالم بالشيء لا يحمّل عنه خلافة فيكون اشتد يقيننا في الاحتقاد
 أقوى شأنا من العمل بخلاف الظاهر فانه ينطق الواجب ويحمل عنه تدبير صاحب
 مقتضى مقتضى على فعله وبحسب الخلق من غير حمل مقتضى وهذا واضح لا يشك
 قال الشيخ رحمه الله في العدة فانه يقبل لأن لا يرد العلم من وجه آخر لا يعلم
 فيه مقام لا الفعل الذي يلزم المكلف فعله لا لأن يكون معلوما إليه
 فهمم بالمعلوم بل يكون متمكنا من العلم أو يكون سببه معلوما إذا عرفت
 العلم لا لأن انصافا أن يعلم وجوبه ومبر وجوبه لما على علمه وتفصيل والحق
 كل هذه الوجوه لا تقوم مقام العلم لا فيمكن عالما ما ذكرناه أو لا
 متمكنا من العلم بل يمكن علمه من جهة الاعتدال ويجوز مجرى أن لا يكون قاطع
 لأن مقتضى العلم الفصل في قوله متمكنا من الفصل الذي بعده وباطل لا يتم إلا
 وأما اقتضاء العلم ومتمكنا من عالما بوجوب الفصل كان محتملا وغيره لا يشك
 متى أقدم عليه مقتضى عالما بالآية كونه فيها والأهم على ذلك لا يشك
 مجرى مجرى الأقدام على ما علم في مجرى علمه ولو كان عالما فلا بد من أن يعلم
 وجوبه على علمه وتفصيل لأن لو كان طائفا بالوجوب كان محتملا لا يشك
 الوجوه وعاد الأمر لا محتملا كونه في باب وهذا العلم لا يؤمن

المفتقرين واجب كفايتها بالظن بمقتضى مقتضى الاول والحاصل ان معيار كمال
في الارزاق ان اسناد باب العلم بوجوب عدم تحقق الظن الذي هو وجوب عدم
الامانة فلا بد من القول بعدم الاستدلال بوجوب عدم حصول الظن
ايضا ان تحقق كفايتها بغيره دون نحو العلم بالاحكام بالاطراف والاطراف
في عدم الامانة بقا الكليف مع الوعد والوعيد على الحوافظ والحق في عدم
وعدم المناقض من العمل بالظن في كفايتها بغير العقل القاطع بالظن مع وجود
معراضا **اقول** قد نبهنا فساد مقده انه فسد نتيجة **قال** وبالحكمة ان اركان
الاستدلال بوجوب عدم الظن مطلقا فهو ممنوع وان اراد الظن الخاص فلا بد
لجواز بناء احد الظن من الآخر كما ذكرنا **اقول** بوجوب عدم وجوب الظن الخاص
الاستدلال بالظن من الظن على الخطا ويقام الظن مقام العلم في منع بناء الامانة
العدل عن الامام المعصوم وهو عين ما ذهب اليه العامة **قال** في الاحكام
نحو قوله هل سبب العلم الامانة تسليم عدم استدلالية الانتفاء للظن وهو
خارج عن مقصود التصديق وسبب الكليف في حقيقة **اقول** لا شك في استدلالية
انتفاء الظن الموجب لبيان مصلح الكليف بالنسبة الى الخاصين الغير المعصومين
الخاص حصولها في الكليف بالعلم **قال** ومن مواضع ان الذي يفتقر الى كفايتها
الظن العلم بالاحكام **اقول** للفقهاء من الاحكام مقتضى الظن خطا البيان العلم
بالاحكام الى اصول الى المكلفين وعلى المكلفين طاعة من مظان الامانة العلم
نقل المكلفين كما يفتقر من عدالة التناقض **قال** وانما هو المؤثر للذهب والاسناد
باب بوجوبه فيكون بوجوبه بالذهب وبغير خطا واضح ادراكه بالذهب في الاول

الامانة في العلم بوجوب عدم الظن من الظن على الخطا ويقام الظن مقام العلم في منع بناء الامانة
العدل عن الامام المعصوم وهو عين ما ذهب اليه العامة
نحو قوله هل سبب العلم الامانة تسليم عدم استدلالية الانتفاء للظن وهو خارج عن مقصود التصديق وسبب الكليف في حقيقة
انتفاء الظن الموجب لبيان مصلح الكليف بالنسبة الى الخاصين الغير المعصومين
الخاص حصولها في الكليف بالعلم
من مواضع ان الذي يفتقر الى كفايتها
الظن العلم بالاحكام
للفقهاء من الاحكام مقتضى الظن خطا البيان العلم
بالاحكام الى اصول الى المكلفين وعلى المكلفين طاعة من مظان الامانة العلم
نقل المكلفين كما يفتقر من عدالة التناقض
وانما هو المؤثر للذهب والاسناد
باب بوجوبه فيكون بوجوبه بالذهب وبغير خطا واضح ادراكه بالذهب في الاول

الاصول

الاصول واثبات الامانة **اقول** في موضع من سيرة الفهم والاعوجاج السابقة هل
القول في الفروع بما ينافي الاصول عندنا من العلم كيف وانما يتفرع الفروع على
الاصول المناسبة ولا كان الاصول في المذهب للاعتقاد بوجوب صحة القول بغير
التعبد بالظن في كفايتها بغيره دون نحو العلم بالاحكام بالاطراف والاطراف
في عدم الامانة بقا الكليف مع الوعد والوعيد على الحوافظ والحق في عدم
وعدم المناقض من العمل بالظن في كفايتها بغير العقل القاطع بالظن مع وجود
معراضا **اقول** قد نبهنا فساد مقده انه فسد نتيجة **قال** وبالحكمة ان اركان
الاستدلال بوجوب عدم الظن مطلقا فهو ممنوع وان اراد الظن الخاص فلا بد
لجواز بناء احد الظن من الآخر كما ذكرنا **اقول** بوجوب عدم وجوب الظن الخاص
الاستدلال بالظن من الظن على الخطا ويقام الظن مقام العلم في منع بناء الامانة
العدل عن الامام المعصوم وهو عين ما ذهب اليه العامة **قال** في الاحكام
نحو قوله هل سبب العلم الامانة تسليم عدم استدلالية الانتفاء للظن وهو
خارج عن مقصود التصديق وسبب الكليف في حقيقة **اقول** لا شك في استدلالية
انتفاء الظن الموجب لبيان مصلح الكليف بالنسبة الى الخاصين الغير المعصومين
الخاص حصولها في الكليف بالعلم **قال** ومن مواضع ان الذي يفتقر الى كفايتها
الظن العلم بالاحكام **اقول** للفقهاء من الاحكام مقتضى الظن خطا البيان العلم
بالاحكام الى اصول الى المكلفين وعلى المكلفين طاعة من مظان الامانة العلم
نقل المكلفين كما يفتقر من عدالة التناقض **قال** وانما هو المؤثر للذهب والاسناد
باب بوجوبه فيكون بوجوبه بالذهب وبغير خطا واضح ادراكه بالذهب في الاول

وفساد هذا الدليل يستلزم فساد القول بوجوب عدم الاستدلال وبإيجاب بقاء العلم
ادله وكل من مظهر لا يفتقر موعده ولا يفتقر الى العلم **اقول** لا كلام لا يصدق
بالظن الا ان يفتقر على علم بل لو ان العلم مطلق لكان اذيق ويعبر بالقدرة
منه في كفايتها بالعلم والاعمال التي وما بين وجهه وشبهه ولا يفتقر وهذا
هو اخصر البيان عن وقت الحاجة **قال** وقاية توجب ان هذا الدليل يفتقر
باب العلم **اقول** الدليل لظن التام المذهب صحة الامانة المستند لغيره
البيان بوجوبه وبقوة مقتضى حفظه على السلام **قال** في كفايتها بغيره
انتفاءه على فرض تسليم اسناد باب العلم بوجوب عدم الظن **قال** كونه
منافيا للدليل للظن المقتضى معلوم في الاحكام وعدم اسنادها بالاحكام
واذا فسد هذا الدليل لا ينافي كفايتها بغيره بالامانة **اقول** في كفايتها بغيره
الدليل الاستدلال **قال** في كفايتها بغيره بالامانة **اقول** في كفايتها بغيره
اقول في كفايتها بغيره بالامانة **اقول** في كفايتها بغيره بالامانة
حل الدليل والذهب على علمها وشيخ نقض بوجوب علمها في كفايتها بغيره
الغزوم من اوطار القوية **قال** في كفايتها بغيره بالامانة **اقول** في كفايتها بغيره
ولما ينافيها في كفايتها بغيره بالامانة **اقول** في كفايتها بغيره بالامانة
وابقاء **اقول** في كفايتها بغيره بالامانة **اقول** في كفايتها بغيره بالامانة
خصوص من سيرة اصلية او فروعية وهذا هو المبدأ من اقل من الى اقصا
ولكن اعوجاج السابقة من اقصا من اقل من الى اقصا من اقل من الى اقصا
عن تليغ الاحكام فلا يستلزم ذلك في الاحكام حتى ينافي الاعتقاد على الظن

فساد

مع اندراب العلم وكذا قول القائل يجوز بقائه عليه السلام في مجرد البقاء
والبقاء يستلزم العلم بحكماسمع عدم الوصول اليه والحق في قوله **انما**
يقول القائل يجوز بقائه وانما يفرض بالبيان التكميلي من باب دليل ان
الموجز لا يفي بقوله هو موقوف على حفظه لفظ التكليف والاشارة ببقاء الكثرة
ومقتضى تسليمه بقاء شرط البقاء والمقتضى في ذلك التمام متعينة بوجوده وانما يتقيا
يكون انتمض الى عنوان جلاء صاحب ونجاح وصحاب لا تمتنع تحقيق المشروط ولا
العملي **قال** كذا جردنا عما هو في اندراب العلم والقوله عليه السلام **انما**
كانوا الاقوال **اي** هذه العبارة على غير ما سبكت في النسخة والحق ان تكون
حافين كانوا الاقوال ولكن انما هذا انما هو في غاية غم ما قال من عدم الترتيب
بقائه عليه السلام من انهم لم يكن وكذلك بعدم المنافاة بين اندراب العلم بين
بقائه عليه السلام انما يقع لوليك بقاء الخالق للعادة لحفظ الدين وهذا **القول**
عنده الاسلام وهو علم المباح **اي** ما يصل الى الله عليه وآله وسلم من اصول او فروع
واوامر ونواهي **قال** والمحال ان العلم والظن لا يرتبان على بقائه وانما عليه السلام
مجرد العلم **اي** العلم يرتب على ما لا يباح له من خلق الخلق وهو العلم لكونه مضافا
الى ما علمه لحفظ البيان التكميلي **قال** ان ترتبان على حصول ما لا يباح العلم باصحا
وعدم حصوله فلا يرتب عليه فسادا وهذا لا ما يقتضي من خلق فسادا من هيب
منه **وهذا القول** صحيح على فساد ما ذهب اليه الامامية من باب الملازمة كما
بيدها **انما** مع انه يرتب عليه الخطا السابق وعلى الارباب الجهل لان **قال**
في الماد من علم هذا الدليل هو دليل التفتن فيكون الماد من علمه وكل دليل دليل

المتأخر ومن هذا الباب ليل اللفظ **والله اعلم** من الملحق المتأخر بالمتأخر
 لا بعد الاحكام لان اصل اللفظ الابل والمذهب كل ان على وجه مقتضى علم
 مع ان اللفظ لا من الدليل الذي يقتضيه لادليل اللفظ الذي على علم القول بعبارة
 الج وابتداء خلق الارض منه ومن اللفظ لا كدورها لا ما تمهيد للعلم من باب
 التمهيد ينشعب من شجرة لا يقال ان التمهيد انما التوافق فاما الاكراه في
 التفرع فلفظ لا ما تمهيد ان التفرع لا يظنون على ان الاصول لا اللفظ لا
 حفظها على انما تعلم ان اللفظ وهو مقتضى اللفظ لا ما تمهيد للعلم من باب
 ودليله ان الكبر السمة وقيمة اللفظ هو المصنوع هو المصنوع في حديث
 الصادق عن ابي بصير اما ذكر امير المؤمنين عليهم السلام والمتأخر من الجوانب
 خالفوه في ذلك **قال** وكون ذلك ثالث احتمالات الاحكام ومتميز بعبارة
 مصافها اللفظية من المطلق لفظ اللفظ كما سيجي في دفع الاحكام الى التوافق
 ان هذا اللفظ لا السباق ولا المناسب الاشياء بكل هذا الموضوع للقول
 فهو في غاية العدم من اللفظ وذلك كما ذكر في اول الفقرة **قال** هذا اللفظ
 يتبادر لاحكام اللفظ هو المصنوع المتبادر من عبارة اللفظ التوافق **قال**
 ومن هو واضع قوله علم ان القواعد لا التبادر لا يستقيم على اصول اللفظية بعد
 الاتياد فانه اللفظية فهو الحق **قال** الجوانب في غير مفهوم الحق المتأخر
 ان معنى مذهب اللفظية على ليل اللفظ وهو مقتضى العلم من باب
 التوقيع للبيان ومتميز لا يستقيم اللفظية القول لا التبادر لا ما تمهيد للعلم من باب
 والبيان مع القول بعبارة المتكلمة **قال** ان ارادوا التفسير يكون فان

[illegible]

في دعويهم من حصول العلم لهم **فإن** كل من حصل العلم غلطاً والحق حصول العلم **قال** وهو من الأمور الوجدانية التي لا يمكن الاستدلال على حصولها حصولاً غلطاً والحق على حجبها ولا اجزاء في العلم بل قبله ولا يمكن أن يكون معهود من سائر الأرباب بل لا يكون عالم ولا حائض فإما الاستدلال **قال** فهذا يجب على الله لا على غيره **فإن** الاستدلال على سوءه لا يقتضي حجب جميع الضمائر وأحوال الاشياء ورجح الغيابة وجعل السائل صاحب العلم والنقض انكم مع عدم العلم من الجواب بكمالات خست **قال** وادارة القول بأن سبيل العبد قد مطلقاً ولا يمكن حصوله لأحد لا يستقيم اصول الامامة فهم مقتضون في الحق والتخص بعدم التوحدان لذلك على عدم الوجود له **وصرف** **فإن** المسألة هذا ولا بد من المدا بالبقاء **قال** ولكن من عرف عدم المناهات لاصول الامامة **فإن** قد يتأمن من انفسه **فإن** قلنا ان نقول لعل دعويهم العلم يكون حجة مركبة لان المقدمات العلم حصول العلم لا يستلزم فهم مقتضون في الحق **فإن** الفقيه **فإن** الامانة بالجلول المركبة عند تناقض ونظر من القائلين بعدم التفرقة بين ما في نفس المتقدم وما في نفس المتأخر **فإن** لا يتبين انهم عقلية صحيحة المواد واصور **فإن** تفكيك الحق بالهنا من الحق وان التفرقة لها اثر في حق **فإن** **فإن** في كتاب وصلة النور من مباحث الطوفان الخامس باسناد الصحيح الى النبي عليه السلام **قال** ابي الله ان يعرف باطلاً ممقاً ابي الله ان يحيل الحق في قلب المؤمن باطلاً لا يسأل فيه **فإن** ابي الله ان يحيل الباطل في قلب الكافر حقاً

لاشأنه ولا وجه له هذا ما عرف من زجاجه وأما خبر هذا الكلام
في دعوى هذا القول في الأحكام الشرعية مع ما قام البرهان على امتناع
في الترتيبات فليسوا إلا ضغائن المبتدئين في الشريعة طارئة على التنافي
في قولهم ما خلفه فاما قولك وهذا يدل على ما دللنا عليه من صحة الأحكام
فقد دللتنا على صحة ما دللنا على ابطال ما شتمه اجتهاد واحد من المذاهب
على ذلك ان الاجتهاد في الشريعة لا يكون بغير دليل فاما الاجتهاد على
والقول حال ان يكون له مجال في الشريعة ولا يقتصر على دليل في القول فمخبرنا
وتحليله لان الشريعة مبينة على ما يطلع الله تعالى من مصالحنا التي لا تعد
ولا مائة ولا غير الامور التي عالجها من شدة واجل مندها هو من شدة
واجل من شدة واضطرارها فاصفانها كصفانها فكيف يمكن ان يستدل بالحق لا
والعلم من هذه الشريعة وما يوجب الحق ويقضي بمقتضاها وما يكرهه من
عند هذا الكلام علمهم من قولهم ان الحق بغير دليل في الشريعة وان لم يكن
طريق مقتضى عليه كما قيل في احد اثاره ان ايراد التمسك به وبيع واحد
بعض الطرق سلم او عطل الى غير ما ذكرناه مما يطلع على بعض العقول في هذا
يكن الانسان الى ما اقصى الظن بعينه فكذلك لا يمكن ان يعلل بغير العلم
في الشريعة ما يوجب الحجة والبرهان والحال لا يقتصر على بعض كلام
شبه الا ان سائر ما يذكره انما يعلل من العقول في مقتضى عادة في بعض
او يخرج او يسلط خبر من خبره عادة او يخرج ولو عرف من جميع ذلك لم يخرج
ظنهم في بعض من يتبين هذا ان من لم ينافر قط ولم يسلك طريقا من الطرق

هذا الكلام
في دعوى هذا القول
في الأحكام الشرعية
مع ما قام البرهان
على امتناع في الترتيبات
فليسوا إلا ضغائن
المبتدئين في الشريعة
طارئة على التنافي
في قولهم ما خلفه
فاما قولك وهذا يدل
على ما دللنا عليه من
صحة الأحكام فقد دللتنا
على صحة ما دللنا على
ابطال ما شتمه اجتهاد
واحد من المذاهب على
ذلك ان الاجتهاد في
الشريعة لا يكون بغير
دليل فاما الاجتهاد على
والقول حال ان يكون
له مجال في الشريعة
ولا يقتصر على دليل في
القول فمخبرنا وتحليله
لان الشريعة مبينة
على ما يطلع الله تعالى
من مصالحنا التي لا تعد
ولا مائة ولا غير الامور
التي عالجها من شدة
واجل مندها هو من شدة
واجل من شدة واضطرارها
فاصفانها كصفانها
فكيف يمكن ان يستدل
بالحق لا والعلم من هذه
الشريعة وما يوجب الحق
ويقضي بمقتضاها وما
يكرهه من عند هذا الكلام
علمهم من قولهم ان الحق
بغير دليل في الشريعة
وان لم يكن طريق مقتضى
عليه كما قيل في احد
اثاره ان ايراد التمسك
به وبيع واحد بعض الطرق
سلم او عطل الى غير ما
ذكرناه مما يطلع على
بعض العقول في هذا يكن
الانسان الى ما اقصى
الظن بعينه فكذلك لا
يمكن ان يعلل بغير العلم
في الشريعة ما يوجب
الحجة والبرهان والحال
لا يقتصر على بعض كلام
شبه الا ان سائر ما
يذكره انما يعلل من
العقول في مقتضى
عادة في بعض او يخرج
او يسلط خبر من خبره
عادة او يخرج ولو عرف
من جميع ذلك لم يخرج
ظنهم في بعض من يتبين
هذا ان من لم ينافر
قط ولم يسلك طريقا
من الطرق

ملامح

ولا سمع اخبار المسافرين والحوال الطرق المسكونة لا يجوز ان يظن العلم في
في بعض الاشياء في سلك بعض الطرق وكذلك لا يجوز ان لا يقتصر خبر
الحقائق والحوال التي لا يجوز ان يظن في شئ منها ما اوضحنا وانما خبر
ما ذكرناه وكانت الظنون التي تعلق بها اجتهادنا انما غلبت لاستنادها الى طرق
معلومة ولو قدرنا ان العلم يحصل تلك الظنون وكانت جميع الطرق التي تعلق
الظنون مفقودة في الشريعة بطلت احوال الظن في ما ان قال هذا او في ان جميع
الظنون لا تعلق بها من الظن كما وعبرهم كذبون فيما يخفون به من علمهم في
الشريعة وقيل ان لا يجوز علمهم من كذبهم وقيل انهم علمهم من قبل له ليس فهم
الذين ذكرتهم كاذبين في واحد انهم انفسهم على العقائد وانما هم مطلقون في
اجتهادهم بغير دليل في العلم بالفرق بين الاعتقاد الكيد والحق العلم ليس
بغير دليل ولا علم بالحق ان يعرف كل واحد من نفسه ان يقال له ليس ما نقول
ان القضية او غيرهم من اجتهاد الاجتهاد غير طائفة في الشريعة على الوجه الذي
يتبعونه باجتهاد من هؤلاء ان جميع من خالفك ممن يرى ان الحق في واحد
من اهل الاجتهاد غير طائفة في الحقيقة عاين في علمهم وانهم جميعا كاذبون
في قولهم انهم عالمون بقولك ايضا ان جميع مخالفيك في اصول الديانات
التي طريقها الاكاذب والعلل كاذبون في ما يدعون من العلم بالمذهب الذي اتبعوه
في ما ان قال ان هؤلاء لا يمكن ان ينجحوا في انفسهم علمهم من الحقيقة
وانما غلطوا في ادعاء كونهم علماء وليس كون العلم على اقله في الانسان من نفسه
خبر من قبل قال والفقر انما لا يمكن ان ينجحوا في انفسهم علمهم من الحقيقة

بمعنا

قبل الفهم

دليل يقوم الكذب بقضه او يتغير بقيا مدعيه عن دليل بعض الناس على
العلم بالحق من انفسه ادب العلم والكذب بنات عن هذه الامامية من جهة
الامامية في كل عصر لا رسا اعداء في غير زمانه لا لا معنى لخصيص دليل
وانما اعتبرت الكيد لم يرد الياسر في حصول مادة الكذب بسبب الكيد فهو
على كذبه اي كذب في اي مطلب كان لا يميز من جهة الكذب الا ان كان
كذلك اي لا يميز ان يكون في صفات ذلك الكذب وذلك الذهب كذا
كان دليل اللطف المثلث لمذهب الامامية بالنسبة الى المختار المختارين كذا
لا يصح ذلك الدليل ان يكون دليل في الامامية المختارين في قوله مختار
عقلا في تبيين التبعيد على الله تعالى الامر فيمن الاقدام على الخطا على المناقشة
ان يقولوا يجوز التعبد بالظن وينبغي التمسك بالتصديق في الكذب في حوائجهم
التكليف على الحق انما نقول ان البيان بقدره لا يفي التكليف الا في بعض
في جملة محال الكتاب والسنة وما اخف علينا الاجل التمسك والادراك
فمن ما جازون بالنسبة الى ذلك الاجل بغير الطاعة والاشكال او حصول
وتكليف الايمان بمراسم طاعتنا المتكلمين ما خوفون بالعمل ما يفتنون
الفتن وسد باب علمهم وهذا هو الفارق بيننا وبينه فقد اذلت الله في حق
حال الخفاء في شأنا لا يتصل بالله عليه وسلم بالمدينة ونحن من السبل المسمى
من الحق المعاني من منها بكمه فاكان عند من البيان التمسك وكانوا يفتنون
العلم كانوا مكلفين بغيره وما كان يحجب عنهم عند التمسك على الله عليه وآله وسلم
فكان العمل بغيره مساقطا ولا يجر بالذمة ثابتا ولا للطف باقيا وامكانه ان يفتن

هذا الكلام
في دعوى هذا القول
في الأحكام الشرعية
مع ما قام البرهان
على امتناع في الترتيبات
فليسوا إلا ضغائن
المبتدئين في الشريعة
طارئة على التنافي
في قولهم ما خلفه
فاما قولك وهذا يدل
على ما دللنا عليه من
صحة الأحكام فقد دللتنا
على صحة ما دللنا على
ابطال ما شتمه اجتهاد
واحد من المذاهب على
ذلك ان الاجتهاد في
الشريعة لا يكون بغير
دليل فاما الاجتهاد على
والقول حال ان يكون
له مجال في الشريعة
ولا يقتصر على دليل في
القول فمخبرنا وتحليله
لان الشريعة مبينة
على ما يطلع الله تعالى
من مصالحنا التي لا تعد
ولا مائة ولا غير الامور
التي عالجها من شدة
واجل مندها هو من شدة
واجل من شدة واضطرارها
فاصفانها كصفانها
فكيف يمكن ان يستدل
بالحق لا والعلم من هذه
الشريعة وما يوجب الحق
ويقضي بمقتضاها وما
يكرهه من عند هذا الكلام
علمهم من قولهم ان الحق
بغير دليل في الشريعة
وان لم يكن طريق مقتضى
عليه كما قيل في احد
اثاره ان ايراد التمسك
به وبيع واحد بعض الطرق
سلم او عطل الى غير ما
ذكرناه مما يطلع على
بعض العقول في هذا يكن
الانسان الى ما اقصى
الظن بعينه فكذلك لا
يمكن ان يعلل بغير العلم
في الشريعة ما يوجب
الحجة والبرهان والحال
لا يقتصر على بعض كلام
شبه الا ان سائر ما
يذكره انما يعلل من
العقول في مقتضى
عادة في بعض او يخرج
او يسلط خبر من خبره
عادة او يخرج ولو عرف
من جميع ذلك لم يخرج
ظنهم في بعض من يتبين
هذا ان من لم ينافر
قط ولم يسلك طريقا
من الطرق

هذا الكلام
في دعوى هذا القول
في الأحكام الشرعية
مع ما قام البرهان
على امتناع في الترتيبات
فليسوا إلا ضغائن
المبتدئين في الشريعة
طارئة على التنافي
في قولهم ما خلفه
فاما قولك وهذا يدل
على ما دللنا عليه من
صحة الأحكام فقد دللتنا
على صحة ما دللنا على
ابطال ما شتمه اجتهاد
واحد من المذاهب على
ذلك ان الاجتهاد في
الشريعة لا يكون بغير
دليل فاما الاجتهاد على
والقول حال ان يكون
له مجال في الشريعة
ولا يقتصر على دليل في
القول فمخبرنا وتحليله
لان الشريعة مبينة
على ما يطلع الله تعالى
من مصالحنا التي لا تعد
ولا مائة ولا غير الامور
التي عالجها من شدة
واجل مندها هو من شدة
واجل من شدة واضطرارها
فاصفانها كصفانها
فكيف يمكن ان يستدل
بالحق لا والعلم من هذه
الشريعة وما يوجب الحق
ويقضي بمقتضاها وما
يكرهه من عند هذا الكلام
علمهم من قولهم ان الحق
بغير دليل في الشريعة
وان لم يكن طريق مقتضى
عليه كما قيل في احد
اثاره ان ايراد التمسك
به وبيع واحد بعض الطرق
سلم او عطل الى غير ما
ذكرناه مما يطلع على
بعض العقول في هذا يكن
الانسان الى ما اقصى
الظن بعينه فكذلك لا
يمكن ان يعلل بغير العلم
في الشريعة ما يوجب
الحجة والبرهان والحال
لا يقتصر على بعض كلام
شبه الا ان سائر ما
يذكره انما يعلل من
العقول في مقتضى
عادة في بعض او يخرج
او يسلط خبر من خبره
عادة او يخرج ولو عرف
من جميع ذلك لم يخرج
ظنهم في بعض من يتبين
هذا ان من لم ينافر
قط ولم يسلك طريقا
من الطرق

ولما نحن في هذا الذي اختارنا سبحانه والذين كان يذهبون في هذا القول
ان الحق في واحد وان عليا دليل لا يخلو عن كماله فخطا فاسقا انتهى
انما اطلقنا لفظ الذهب لانه في الذهب كماله في لفظ الذهب لا
على دليل اللطف بل على القول بصفة الحق ونحوه السائل ان يجرى في
الاعتناء بجواز التعبد بالظنون المستدلين بدليل اللطف على وجوب الصحة
لا يستقيم هذا في القول بالامامة المعصومة اصولا مع القول
بالتعبد بالظنون فروعا وذلك ان من المسلمات لزوم المناسبة بين اصول
كل مذهب وفروعه وفروع مجتهدي الامامية تناقض اصولها واصلها
تقتض فرعيها وتناقضها عن غير من الجواز شرعا في الاطلاق والاطلاق
اذا دبر تلبسنا وتدلنا وان قيل يحصل لفضل تلبسنا ولا اطلاق في
عبارة المقتضى لان في غير المقام كافي للقبول **قال** اذ المتبادر من لفظ الله
بالاطلاق هو الحق في كل من حيث هو وهذا من طوارى احكام المذهب
ولا اختصاص له بمذهب دون مذهب **قال** هذا ايضا يقتضي بطلان التعبد
بالاجتهاد بينه وبين مقابل المتقين بالعلم والعلم اصحاب العلم واليقين ولو لم يكن
من طوارى المذهب لا يخرج من المذهب لان المذهب في حق الله
مثل الاجتهاد والاعتناء بغيره **قال** بل المعيار فيه هو حكم العقل
يطرح في كل من وفي كل مذهب وفي كل لفظ وفي كل كلام
هذه الامة باسماها **قال** في المذهب **قال** لا خلاف ان حكم العقل لا يقبل التخصيص وقد تقدمنا في التفسير
من كان لفظ الله والحداد لا يقتضي
معلم لان مقتضى الامر ان لا يقتضي في كل لفظ
فان لفظ الله على كل لفظ يقتضي في كل لفظ
فان لفظ الله على كل لفظ يقتضي في كل لفظ
فان لفظ الله على كل لفظ يقتضي في كل لفظ

نحو

نحو

المعلم بان هذه من سبعين برهاننا وان حكم العقل بالامام المعصوم في الحق
مقتضى فعل الله تعالى الواجب عليه وانفاره تعالى عن الجرح خطا ما وجب عليه
تعالى ويجوز عليه التعبد بالظنون المستدلون للاختلاف والبقوة ونقص
تعالى من اصابة المصالح ونحوه ان مقتضيه باكل المذنبين في الامانة
لان جميع التعبد الظن على الايقن وحرمة كل المذنبين في الحق
لا يقبل التخصيص في حق الله تعالى فان مقتضى ان ينفك عنها ويدبرها في حق الله تعالى
في اقل كتاب صاد والافوار في الاجتهاد والاختيار **قال** ولا يخفى في ذلك
المادة الاحكام المقتضية الصدور عن الامام اذ الكلام في جواز اهل
بالظن من حيث انقطاع طريق العلم والخصوصية له عند هذا الامامية فتدبر
قال في القول بجواز التعبد بالظن مع نفي العصمة وحكم العقل لا يستلزم تناقضا
وتنافيا ذلك يستقيم على اصول الحق والاشاعة والماتية ونحوه
الامامية فثبت ان هذا التناقض والتنافي انما يلزم على من يجرى في الامامية
وهو طائفة من متأجريهم خاصة دون المعتزلة ومنه المتأخرون فيسأل
لهل هذه العقول والنقل **قال** ولما نالنا هذا فافرض عدم صلاحية دليل الامامية
فهذا لا يستلزم فساد مقتضى الدليل اذ المخطئ قد يكون ناشئا من عدم تطبيق
الدليل على المذلول مع كون الدليل في نفسه صحيحا لما هو مذكور في نفس الامر
قال فلو لم يكن عدم تطبيق الدليل فسادا في نفسه لان التناقض قد يكون
فان الماتين ليس بغير بيان يقتضي دليل اللطف بل بان فرض تناقضه على هذا
مجتهدي الامامية فلا صلاحية لاثبات اصولهم مع قولهم بعلانية

نحو

نحو

ولعمري فانه عن جواب المسئلة ما نال هذه المناقشات مما يربب للبيان
في الجاد **قال** فلا يصح قوله وفاد هذا الدليل يستلزم الى الحق
فيم يستلزم ذلك فساد مقتضى الدليل فيما نورد له لا مع كون غير آل اليه
بل تناقض له وان لم يقتض من غير هذا الوجه والماد من لفظ التمسك
بالتحصيل فان الدليل العقلي منها انتفى عن مقتضى مقتضى الدليل
ان يقال في موضع فساد الدليل فساد الامانة لا سيما ان الدليل من لفظ
هو عدم انطباق الدليل على المذلول لا فساد في نفسه ولكن بوجه
الذي لا يستلزم عدم انطباق دليل اللطف على احكامها بالعلم وجواز
العمل بالظن فساد القول ببقاءه عليه السلام واجبا بقاءه على مقتضى
قال لا يستلزم ذلك الاجل استفاضه بالتخصيص في الدليل على هذا هو
التفاضل لا يقي مقتضى القول بقاء المعصوم مع القول بعبود الغايين
حفظه **قال** وايضا ما ينافي ان القول بالامانة وجواز العمل بالظن
في حال الاخطار يستلزم بقاء لفظ اللطف اذ مقتضاه لزوم التمسك
والا ينافي لولا مقتضى التمسك بسوء اختيارهم وفساد دياب العلم لاننا في
دليل اللطف ومقتضاه كما عرفت **قال** مقتضى مقتضى لو كان له ان يجرى في
الواجب على الله تعالى لجواز ادعاء الاختلاف في حفظ التمسك من جهة الطبيعة
لمنكر بعلية السلام بطريق اخر في التخصيص لان التكليف يستلزم في الحق
والغير في المراتم التكليف في حق الله واجب على الله تعالى لا يقتضيه التمسك
ولا يقتضيه القاهرين لاننا نحن ان يقتضيه الرب ويتصرف بالخير وذلك

نحو

هو المشاهد المحسوس ايضا فان نوردوه مع قهرها واسطها
عزما على قول ابراهيم وعيسى عليها السلام واهلها لان الامانة في
الرعية وما مضى كذا ان العباد سوا راد على الله تعالى الله وانواعها
عليه جرحه ما ظهر قصة الغار والفرار باجواز حد الامانة وما لا
المكلف الا بغيره وجب على التعبد المكلفين فان قدر واعية عين
فيستطون ان يسلطوا فاعا الظهورين وينقل الفرض اخرى الى شرط اخر
التمتع مع غيره من الماء لو كان التكليف بالبيان من المكلف تعالى
والعبد لا يظفر بالبيان مصدر اقا لوصف المكلفه لكان يحمل في حق
ان يسقط او يعرض ويحذف بل ان لا يكون المشرط شرطا وحققا فان
انما يجوز انتقال الظاهر الماتية الى الماتية حال الاخطار فلهذا لا يجوز
انتقال المشرط التكليف بالعلم الى المشرط بالظن حال الاخطار فلهذا لا
الظهور شرطا وشرعي شرعا ولا واضح ان يلبس وان يلبس غير من الله
والبيان من الماتية وهو شرط على حقيقة التكليف وفيه ان يكون شرطا
منه والامر بغير شرط عقليا وحققا فان قلت ما المانع من ان يحمل
التكليف منوطا بالعلم عند الاحتياط والظن عند الاخطار قلنا ان التكليف
بالظن يوجب اعتبار في نفس الحكم على حقيقته من وجوه انه لا يحمل له
فيما جرت فيه القربة وقال ثبت السيد طاب ثراه في الشافعي امتناع حصوله
في الشرعيات لغيره وان ما يوجب الجرح دون في نفسه هو اعتقاد
مبدل لا يظن بالتسليم فثبت عن الحكم من التكليف ولو كان

نحو

نحو

نحو

نفاذ

فَاعْبَادُهَا

رأى ابن حجر

فانه قد خرج من العاصم واول اعانهم ما يوجب الاحتياط وعلو اهمه في
 حاله كونه من كل حال الزواني مع عدم تيقنهم وتوهمهم الايات في دوله
 وهي الواطر الصغرى وليست من الحرف في حق قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 هاتن النساء على افعى برهم ويطرحهم وضوض الايات والا حاديث مع موافق
 الاحتياط ومخالفة الخالفين بخطابات واهية وقضايا فاستدكم بالشيخ
 الاحتياط على قضاة القضاة الملتزمين الاقتصاد على التصرف في شكايتهم
 وبعلمه بالقياسين مع موافق مطلق القياس للمنفعة في متواتر الاختصاص
 المعلوم عند الموالف والخالفين من تعديل الامامية مع تصحيح الايام القصور
 على اهل الادب اريد من مائة حديث وفي احتجاجهم مع الخالفين كونهما
 قياسا منية مقتضا من الذين ضروقه فحب انهم اكفوا بالعمل بمقتضى اولها
 الروايات الظنية بعد تجميع من يحصل الضعف برهم منها فلا في تعدل
 عنها وذلك ان استعمال المينة على معتقدهم مع عدم التصديق بالمتأخر
 سدا لوقوع حصول الجمع واداءه الى الحلاك لا لاطل على الجمع في جود
 لهم اخطار الضئيلة الموهومة وجزية الادراك واستخراج احكام منها
 الحاجة اليهم من حضور المصومين الى انساب العادة فاصفة هي
 وقوع منها واهيان الضمومة اباحت لهم العمل بطل مستقام من حكم
 الكتاب والنسبة في الجمع العمل مطلق الحق وجعله صادقا في
 كونه من دهر من ذهب من تخلي التسعة من العاصم من الى ان افعى
 ابو موسى اتفاقا على انه بعد عما افعى ويقتصر بذلك عبادات ثلاث

بدلائم باب الاعتقاد وكان ذهب إلى أن يجوز بعد التسمية أو إصالة كذا لله
 شأن من الغيوب وليس هذا السؤال من الاعتقاد على خصوص ما عناه أو لا
 وإن كان الاعتقاد لا يقتضي علم من جهة الغائب حقيقة العلم ولا مقتضى جهة العلم
 تشبه باليقين بل أن الحكماء اعترفوا أن الإنسان الجامع لشرائط الاعتقاد لا
 يعرف من جهة غير وجهه فوجهه بل هو شرع في تعقيل الدلائل التي هي التسمية
 لهذا الاعتقاد ولا يفي العلم إلا بالبرهان من جهة واحدة بما هو عليه من وجهه
 حتى يعرف وجه الدلائل التي هي من وجهه وأما وجه ذلك الذي كان مقصوداً
 هذا السؤال لا يلزم الطالبي لأن الخالص والمذهب الذي يجب الماعتبات من جهة
 هذا الإشكال لا وارد على من ضمن الاعتقاد الذين بين أصل مذهبه ووجهه
 يكون جواب ذلك السؤال أن التسمية وقدرته تعالى جليلة بمعنى العلم وقدرته
 الحسنة بخلاف حال الاعتقاد وهو من جهة السؤال الماعتبات وأما ما أفاض في وجهه
 على ما حسبه لا لا يجوز تحالفاً في كل ما لا يخفى على من ضمن الاعتقاد من الاعتقاد والعقيدة
 أدنى نصيب قال والأخباريون عند يهودي من أنساب أبا علي في كل
 والكفر لا يعمون بالقرآن والعلم أن زيادة مقتضى بل من يوقن بمقتضى العلم
 الثابتين من المؤمنين كما هو المنصوص في قوله تعالى السيد الشيعات في آفاق
 فليحضره ويزعم أن ما عناه الله كلف العباد به وإن يوقن كذا ما واصل
 رسول الله عليه النبي في حفظه الوصي حال أن يقرر البرهان في كل
 حيث أن العلم لا يجوز ما هو قوله تعالى العقل أو يوقن من وجهه وجوب حفظ
 القيم المنصوص وقد وردت الحفظ فاستعمل القول بأخذ ما علم في بعض

الأحكام للآخرين توجب ذهابها عن كونها أخصاً ولا اختياراً طارفاً بقوتها عن
الحكم بالخصوص من غير ما هو في العمل وهو قوله فاستلغى هذا المرافعة وذلك أن
الوقف والاختيار أصلهما حكمان جعلوا في موضوعهما أكثر الأحكام
لله والحاصل أن مراد المتكلم أن مسائلنا من العامة وأصول الاختيارين
منها هي ليس مراد السائل عامةً ولا اختياراً وإن علمه الوصف في العمل
السائل تجسيداً للشيء لا التفرغ بل التفرغ له والاختيار في ذلك
أيما التفرغين تعلو بالظنون وهو صنف لعل اللطف ولا يمكن التفرغ لعلنا
أما علينا فلا نأخذ بالظن في السد باب العلل علينا بالوقف ومخاطبات
قد كان هذا القول ليس للآخرين فانه يقول علينا لا نستعملنا بالعلم
بما كلنا الله تعالى وما نتوقف ومخاطباتنا كلنا الله تعالى في التوقف
والاختيار لا لغير باب السد باب العلم كون الوقف والاختيار طارفاً
من حكم السد عليه الباب وهذا يدل على جمل التناقض بينهما بخلافه فيكون
صريحاً على قولنا في العمل المذكور أيما الجمل وأصله على السلام والمواظبة
عند العمل الجمل ولعل العامة ولا نقول لا يقولون بحسب اللطف والحكم
مع الاختيارين قد تقدم من منع منافات اختيار باب العلم في بعض الأحكام
للأطراف قد مضى جواباً عن أرواح المناقبات إن إذا اللطف التناقض
الأكبر بخلاف الصالح الواضحة والاختيارين الكاسد بعد مع الشيء
إلى الله والاختيار قد مضى في باب الشيء على الصواب وهو على
لا يستلزم ولا غير تضامع المناقبات وإذا قدمت أن تصور القضية على

ليس من وجه انكارهم وجوب العطف وانهم ايضا يقولون بوجوده والافاضة المستفيضة
 الاعتراف به بحيث يثبت دليل القطع بالنام وبالاصل الحكم غاية الاحكام
 التي فيها الامانة وعرف لان **انما** انما انتم الصنف هذا الاساس على ان
 دليل القطع بالصير بانها الظاهر غير مناسب لهذا المقام لان الظاهر يحصل
 الخلاف ويصار هذه الى الرضا حتى اعتقده السائل بدليل القطع وايضا
 عند على مقتضاه مع اعتقادهم بما في **قال** قوله عليه ان دعوى مقتضى
 الاختيار وشبهه هذا المطلب غلب عليه بحيث يخرج من سائر مقتضيات **القطع**
 من ربح الضاد والفرق بين السليين كما خرج **بر** لو كان ناسيا لما كان
 معصيا لان القبر فرع النكاح وهو ضاد للنسيان والعدا لا يخرجها
 ان ربح الضاد والفرق فرع شئ العلم فاذا ثبت فتح الباب للمخاضين وذلك
 العلم الباقي صيانة يوجب عن ربح الضاد والفرق بين الحاضين ولما
 لما يوجب ربح السب على انفسهم بلا فرق بينهم وبين المعتدين **في** ولا يفتقر
 لا ترويه عليه **الفتن** فخير الجور ربح السائل الذي قد سبق انه
 لا يفتقر عليه والفرق **الحواشي** ذكر القدر وكذا القدر يخرج
 فخير مما يفتقر **لا** ان **قال** من شرط الحواشي **من** من شرط عدم الفتن من ربح الضاد والفرق **مفسر**
 الفتن بالنازع بين المذاهب المستوية وسقطت ومجانبة **الفرق** يخرج جوابه مع ان الفرق بين اذنا
 والعدا ليس بهما بل بالافاضة **الفتن** فخير الجور ربح السائل الذي قد سبق انه
 لا يفتقر عليه والفرق **الحواشي** ذكر القدر وكذا القدر يخرج
 فخير مما يفتقر **لا** ان **قال** من شرط الحواشي **من** من شرط عدم الفتن من ربح الضاد والفرق **مفسر**
 الفتن بالنازع بين المذاهب المستوية وسقطت ومجانبة **الفرق** يخرج جوابه مع ان الفرق بين اذنا
 والعدا ليس بهما بل بالافاضة **الفتن** فخير الجور ربح السائل الذي قد سبق انه
 لا يفتقر عليه والفرق **الحواشي** ذكر القدر وكذا القدر يخرج

فلمن

في الدنيا انما بله من ههنا وليس العلم بالدين كذلك في الدنيا **فان العلم**
وقد انما ساقنا ان لا يجري في ذلك الاشياء الدالة على كسبية على الدلائل
وليس من السطو والكرهين ولا **انما الاختيار الدالة على العلم** على العلم
بعد ما لاحظ كون القيم لمصوب عليه السلام وانه لا يمكن له ان يكون
المؤمنين والمعتقلين مع العلم انه توفي في ذلك العلم وانهما الحوادث الوا
فارجعوا هذا الى واه حديدنا فانتم محققون عليه السلام وانتم الله ومعلوم ان العلم بالدين لا يمكن ان يكون
الحكم بالوصف بشعرا بالعلم فعلم ان علة الجمع في زمن العينة والرواية الله
انما هي حكمه بما في الرواية غير علمهم السلام انما هو على علم السلام بالعلم
فما وصل الى العلم السلام فانه لا احد يجمع ما لاحظته كونهم زوروا
وزعموا لوجه الله وان قولهم قد علموا في الخبر يسوءوا العلم والمباراة
ناحية في نفس المؤمن والمعتقلين وحصل في طاعتها الذي معناه نفوسهم في العلم
لأخبار المؤمنين والسطو عليهم نفوسهم فان كان كسبية في العلم والخبر
بسته وموافقا فلا لا يكفي ظهور العلم بالدين بما يشهد من الأحكام **فان**
استمع حصول العلم في الشرعيات فقد علم في ما كما أبدته المتيقن طلبة في هذا
فوت العرف من التكليف **سبب** اذا فام الدلائل على ان التكليف ضرورة **ان**
ان التأخر في فعله وامل كمن تركه دعوى استدلال بالدين مع كونهم
فعله على كونه من الحركات الدائرية والاستعداد بل الوضعية في نفس الفرد
واخباره من العلم من اصول الدين وضروية وانه وضروية الكسبية والعمارة
وضروية العلم من علمه ما عرفت ذلك مع ادعاء دعوى بناء التكليف ضرورة

فصل في
تعليم
الطلاب

[illegible]

مؤلف

الملك
صلى الله عليه وسلم
لا يظن احدكم اني انا
والصالحين

والله اعلم
تعالى عما يشركون
أما بعد
فإن من أصدق
الحق أن الله
يخلق ما يشاء
ويختار ما يريد
وإن من أصدق
الحق أن الله
يخلق ما يشاء
ويختار ما يريد
وإن من أصدق
الحق أن الله
يخلق ما يشاء
ويختار ما يريد

[illegible]

20-21

١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦

[illegible]

الدواجر

[illegible]

تبرکات

وَسَيُجَنَّبُهُمْ قُلُوبُهُمْ وَأَنَّهُمْ يَلْمِزُونَ

[illegible]

على الحاضر

[illegible]

الجميع وفيه ابدى نور وفيه ابدى نور
موتى في ابدى نور وفيه ابدى نور
نور ابدى نور وفيه ابدى نور
وفي ابدى نور وفيه ابدى نور
فما في ابدى نور وفيه ابدى نور

مع ان طوبى الملة ان القصص
التي تروى عنها كالمعروف في الملة
على ان قصص المليون في الملة
كالمعروف في الملة

الواجب على المظن الغير المحال لا يقول دليل القطع قائم ثابتاً فمبدأ الكلام لا يقو
جواباً له الثاني قوله فباعتبار ان يكون منه وجود ما خرج من قوله فمما خرج عادة
ان اراد من هذا العادة العامة الاحتمالية ولا يصح حبسها للراي اذ ليس يقال
ان اطلاق لفظ العادة على الله لا يخلو من منافسة ان يكون سوادها
لان العادات تتبع الظواهر من بابها فانثوية ومما يخلو عليه الاحتمالية
ومن المضادة بالمطلوب ثانياً اذ ان يقول لا يتحرك ولا يتغير
جرت عادة مما فاته العصب على الاوصياء بدون القضاة فان كانت العادة
هنا محتملية فهي هنا موجودة لا تفصل الفصل وان كانت محتملة
المشتكك اليان مع التوجيه وقبله عليه اذ لان في العصب مطلقاً ان
ان فزع العصب لتفزع البشر في العادة والطبيعة النفسية وانما هي
اوانه للشيء وما يقع عليه العلم فمقتضى الشهوة والفتنة والحواس ان تحالفها
لا تتحرك ايماناً ان عادته تعالى مبتنية على كماله لا ما عليه الا ان
الصفات المتأخر لا يخرج من الصفات المتقدمة في الالفاظ العقلية على ان صفاته
لا يفرق فيها بعضاً ولا يجل بعضها على بعض الا الاصول في التعديل الثالث
والخمس لا يتبعها في القدرة وهما من الخط ما لا يخفى لانه قد تم انما يتبع
عادة في ارفاقه لا يتعلق به القدرة وفادري ان المتع الذي لا يتعلق
به القدرة هو المتع العقلي لا المتع الحادسي ولا للمتخلف سبحانه في
اللات المعج والمكرامة لا يخفى ان لا يفرق العادة من كون عرق العادة
معتماً لما تعلق وقد التزم الله ولا يفرق عبادي من عباد اولاد الله

٢٥

[illegible]

العبارة نافضة والتقدير ان يقول
فأقول لا يمكن ان يكون لا محققا
ايضا

أقول والجميع في مال جبريل كجبرائيل

هو يروق الطفا بما اقبل انما بالذات او لم يبق خصه اخرى عليه وهو
حينئذ مع عدم التعديق وتماجد بظهور اندفع ما اوردته لطفا الحق على استلزام
الاهامية لوجوب نصب الامام بانه لطف لا نه لا يربى لوجوب الالطافة ^{مقتضى}
عن المعصية ويوجب خلاف الاقل ثم اقل يكون لطفاً اذا لم يكن من الناس كل واحد
مستوفى لان اداء الواجب تركه المأمور مع عدم الامام الكبريا لكن بما اقبل
الاحكام في الانشاء احوال كونها مأمور خوفاً بالامام ^{فان} تكون ذلك قريب من
مسلم اذا كان العمل على مقتضى حق وطبعه مبتغياً على ضرورة مقتضى على ان
العمل يقتضي الظن والمخوض خصوصاً مع طرح الاحاديث المعصية اذا اغاضها
فانما هو مقتضى الشئ بمقتضى النظر لا الامام المتصور لا العمل بالكل حال
ما يبل بخر من الغيبة وان خالف من الامام عليه السلام ^{فان} والتمسك انه
لو سلم الوجوب فاما ليس لولي فليطاعه في قيامه كالحق ومثلاً لا يجوز
ان يكون زمان كون الناس فيه معصون مستعين عن الامام والثالث
انما يكون لطفاً اذا كان ظاهره افاقره افاقره على تعبد الاحكام واعلم ان
الاسماء وهذا الوجه لا يجزى ذكره وجوب ارتفاع الاقل ان الفاسد معلق
الاشياء وتماجد ما يتصور من الفسدة هو ماد ذكره من كون مقتضى الاقل
ولا يخفى فافيه اذ تركه الامم لا يخرج من من بعض المكلفين انما هو مقتضى
وضعف ثمانية لا يربى بترتيب الامام انما الصواب تعقيب ذلك من مقتضى
لان لفظه لا يخص سبب الملامم والعقاب ولا العتاب بل مع ان ذلك
مصلحة اخرى سيما اذا كان التقصير نفس مع ان ما يتصور من مصلح

فهم محض ومن غير بعد البعد والقصص طاعوا واطاعوا من الكمال في
ذلك ما عاين الصفا في غير ما خلا من معرفته والتفصيل في الكتب الكلا-
ه موجودة وقدر اندفاع الثالث فنقول اضافة لما سبق ان اول دليل في
بعض الاحكام فطرته على الله وبنيته وشريعته واحكامه على الترتيب
من الله لكن كما قال امير المؤمنين عليه السلام لا تخلوا الارض من قاذورات
فما ظهر منها بول او اجفان فمهور الماء يصلح الله وبنيته في التمام
من الحق على السادة ولا يتكلم في هذا كما في القول فيجب ان يعلم
طريقه في كاشته وخفايته على الله وما على القول بان الله ادب البان في
مكان التوبة وحقة وبنيته لا يخلو في علمه على الجاني وما نفع من الجاني
فمن علم على نفي باب علمه على شيعة حديث قال علمت ان الله غاي على الناس
فخص في حال هذه انهم رغب في علمه وادب في علومه بعد حثه من الله
وسبغ في تاسيف المتن مع ان الخوف من ظهوره مع اعتقاد وجوده
لما عاين القياس في انتقاله وترقبه في الجبر وما على غير ذلك من
وجاهة وقضاة كاف في هذا المعنى هذا لا يوجب ان يبعد علمه بالحق
ان يتباخا في احكامه او لا يقطع الوجه بعد عن السماء كيف يقع الحكم بطلانه
والجادة وقضاة مع انطاس الاختلاف والبيات وعدم تحديد الوجه على
ذلك كما لا يوجب ان يبعد العلم بان الله لا ينافي ما نفع من الجاني وما
وكما لا يوجب عن محال الترتيب وقصدي في الله ان عن الجبر في الجبر
ما هو المتأخر في البحث وذلك ان دليل اللطف وبسبب وجوبه

وزن ۱۰۰ گرام

[illegible]

الفضل

الحاسن الدين

الماسد لها ولا يخرج من المثلث فلو ان الشدة انما لا يخرج من مصلح اصله ولو من مصلح
مصلح في نظام الكمال حيث ان كل واحد لا يضر ذلك مفسد الخلق **فان العلم**
مفسد لمن **فان** من حيث اخر وفي عتق التراب فيه العلم الكمال والحق والعدل
تلك كغيره يترقى في الدنيا لاخر من غير من العلم وهذا الحق في جواب ان بعد العلم
انما لا يصد الفهم والعقول الظاهر على وهو من عن جميعه وانما يترك ان
لا يحصل فيها ما الى جميع الحكم بل الى اقل من انما يخصه صافي ايضا العقل
فكم بعون القطع ان لو لم يكن فيه مصلح لا يقبله مفسد لروضا وان
لرسل البعول انما انما القصور ليس بعد قابل كذا كما لا يمكن انما انما انما
افضل بعون العلم مفسد ايضا العقل بل في ديني اول العلم من العلم
ادراك حكمه على مفسد من مفسد على كماله من حكاية من مفسد
عن كتاب الله **فان** اقول من علم عن تتفقد هذا ليس خفيف بل من علم
محوه على الناس عن الامور وحسنه لا يتم جواب العلم من مفسد
لنقصه بل ان يقول ان العلم العبد في الدنيا وفي علمه في مفسد العلم
كما هو ظاهر التباين ان كماله انما في كماله العلم انما في كماله
المصلح لا العلم ولا يستلزم ادراك جميع العلم في العلم كماله في
الحاقه في العلم في مفسد من مفسد وهو علم الحسن ومصلح اول
بهذه اساس العلم لا يقف من مفسد العلم بل في الجواب ان كماله وجوده في
من الجواب في مفسد من مفسد العلم والعلم انما في مفسد من مفسد
بعد من المفسد والعلم واحد في العلم في مفسد من مفسد من مفسد

المطويات

للجواب وجعل الخطأ في الدين الخطأ من العبادات فأنكر أولئك الكفرة
قال وذلك لا ينعف كإمامية تجوز طاعة زعيم المذاهب في حق عصمته وشرفه
 الطاعة بوجود العصمة وابتدوها لأنهم فقالوا بوجوب طاعة زعيمهم
 من فروعهم وصومًا يجوز عليه الخطأ ولا يجوز عليه الخطأ لا يجوز عليهم
 الخطأ وأجاب طاعة زعمائ الخطأ لا يجوز على الله طاعة النبي عليه السلام
 وقول بعض متأخريهم بإيجاب الله طاعة من يجتهد مع وقوع الخطأ
 أجوبون يستلزم يجوز لخطأ على رب العالمين وذلك كما لا يخفى من القول
 الفرع وهو لا يجوز **قال** لا يخفى أن مع إمامية قائمها هو بالنسبة للفضل
 تعالى وناسب إليه وبه والطريق حتى الوصول إلى الخطأ **قال** لا يصح ما قيل
 الخطأ **قال** لا امتحان الله تعالى من البدعة أو كوف حال الأكثية
 وبإجماعنا وإجمال الخطأ **قال** لا يجوز من تغافل بالذات بحيث لا يفي
 المزمع من كونه الشهادة والجواب وأعاد في الخطأ غرض من ساطع
 عقلا وليس عاها ولا اختيار ولا استطاعة فكل حكم من الأحكام الشرعية
 متعلق بالتركيب وتوجب في الخطأ ما دام المناط بإيقاد الأفعال
 لا اختيار لا اختيار ولا اختيار ولا اختيار ولا اختيار ولا اختيار
 شرعي لا شرعي وهو الاختيار وإباحته الأنشائية غير بطلانها في الخطأ
 كمال وهو الخطأ وفتح التبع إلى الخطأ على البدل وصعدها أن قال
 البيان على الحق كلف عقلا لا أنه متمسك بما يوجب منابره وهو متعلق
 فلا يخلو بحال كلفه ولا كلفه ولا كلفه ولا كلفه وهو مثل فهم الظاهر



[illegible]

52

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

(Handwritten Arabic text, likely a title or heading, partially obscured by a red line.)

ایک ایک کا مکتوب

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اول من الغرض من تدبير كماله تعالى في انشاء هذا العلم هو ان يبين
العلماء في كتاب تفصيل مسائل الشريعة والقوانين الشرعية وقضايا الناس
المدونة في النصوص الشرعية والشرائع الشرعية والامور الشرعية والادب الشرعية
سما كتاب روضة المتقين المتقدم وكتاب الصلاة والعبادة والادب الشرعية
فما يدعى بالادب الشرعية او تصديقا وفضلا الثاني زعم لا كثر في ذلك
الادبية كما هو في كتاب كرامه ومن تدبر في ذلك فمعرفة القادرين بها
ولذلك احاطت باب فقه المحدثين من كتاب الامان من المراجع الكبار
وكتابها والافراد لا يتفق باعمال هذه التمهات فان لا كثر في ان
علمه لا يلائم فليس له انارة الحقيقة ولا الكمال الثالث زعم لا كثر في ان
المستحق للبرهان وهو كونه في غير علمه بل هو علمه في انارة الحقيقة
بل لا دليل في انارة الحقيقة بل في المنكر من الاجتهاد والحق في انارة
كالعلم والادب في رضى الله عنهم الفضل في شاذان وارن في رضى الله عنهم
والطوبى طاب ثراهم وقدر كرامتهم من صفاتهم في انارة الحقيقة
الا علم والادب في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة والحق في انارة
لهم من صفاتهم في انارة الحقيقة والحق في انارة الحقيقة
انهم العاد في رضى الله عنهم من انارة الحقيقة والحق في انارة
ولو كثر في انارة الحقيقة والحق في انارة الحقيقة والحق في انارة
ومن اراد ان يعرف الحقيقة من الدين فعليه مطالعة كتاب منة
في ذلك فاني اجد في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة والحق في انارة

منه

شك ولا يقرب فلتنظر من ما تقدمت له من هذا العلم في انارة الحقيقة
جميعه في القبح **كلامه** هو انهم لم يبالوا في انارة الحقيقة في منة
ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
الادب في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
واصل السبيل لا يستلزم التصديق والاضلال في رضى الله عنهم في انارة
غير انهم لم يبالوا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
مستحق في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
مستحق في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
لا يبالوا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
بل في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
بفسق كل من عمل الفتن **كلامه** هو انهم لم يبالوا في انارة الحقيقة في منة
ثبات بالبرهان وقدر كرامتهم من صفاتهم في انارة الحقيقة والحق في انارة
في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
فعله في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
المسلمين في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
الدين في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
ومن اراد ان يعرف الحقيقة من الدين فعليه مطالعة كتاب منة
هذا العلم في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة

الاستعداد **كلامه** هو انهم لم يبالوا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
من انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
الادب في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
فعله في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة
المسلمين في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
الدين في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة
ومن اراد ان يعرف الحقيقة من الدين فعليه مطالعة كتاب منة
هذا العلم في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة في منة ولا في انارة الحقيقة في منة

منه

فما يدعى بالادب الشرعية او تصديقا وفضلا الثاني زعم لا كثر في ذلك
الادبية كما هو في كتاب كرامه ومن تدبر في ذلك فمعرفة القادرين بها
ولذلك احاطت باب فقه المحدثين من كتاب الامان من المراجع الكبار
وكتابها والافراد لا يتفق باعمال هذه التمهات فان لا كثر في ان
علمه لا يلائم فليس له انارة الحقيقة ولا الكمال الثالث زعم لا كثر في ان
المستحق للبرهان وهو كونه في غير علمه بل هو علمه في انارة الحقيقة
بل لا دليل في انارة الحقيقة بل في المنكر من الاجتهاد والحق في انارة
كالعلم والادب في رضى الله عنهم الفضل في شاذان وارن في رضى الله عنهم
والطوبى طاب ثراهم وقدر كرامتهم من صفاتهم في انارة الحقيقة
الا علم والادب في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة والحق في انارة
لهم من صفاتهم في انارة الحقيقة والحق في انارة الحقيقة
انهم العاد في رضى الله عنهم من انارة الحقيقة والحق في انارة
ولو كثر في انارة الحقيقة والحق في انارة الحقيقة والحق في انارة
ومن اراد ان يعرف الحقيقة من الدين فعليه مطالعة كتاب منة
في ذلك فاني اجد في رضى الله عنهم في انارة الحقيقة والحق في انارة

منه

في الحاسن والكاف والهمزة بالفاصلة قاربه وهو تضاديل على خصوص السائل
وهو تضاديل على خصوص السائل من فخر باب علم الامام عليه السلام على
الشبهة للصين فاختاروا بالاول دون الثاني كونهم متضادان في موضع
جهل الطريق وان كان المقصود ما علم اياه الحق فليس كمن يحفظه من
هو عليه بعد اذ لم يسمع من غيره من حديثه كما قال عليه السلام حديثي حديثي
المعروف وقال لست من اهل البيت فقال عليه السلام هو الله وكونا في حديثنا
لكن من اهل البيت وكذا نقى باننا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
كابر عن كابر وقال عليه السلام اذ وقعنا بين يدي الله عز وجل قلنا يا ربنا
علينا بنايك وسنة نبيك وقال الناس لنا يا ربنا ويصل بنا يومهم
والذي رواه الكليني في الصحيحين اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
عليه السلام من يقول انا من آل محمد عليه السلام تكلم بهذا الكلام
وحفظه من خطبه على من الكوفة الا انهم لا يذكرون في خطبه في ذلك
بعد ذلك على ذلك من آل محمد عليه السلام ولا يذكرون في ذلك من آل محمد
اولئك انما هم من آل محمد عليه السلام انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد
لا يجوز تخلفه ولا تعويضه ولا انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد
لكن انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
ثم قوله عليه السلام من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
انها الامام عليه السلام بطبيعة المصارع الدالة على الحق وصديق
لغير هذا بهم الشبهة للصين فاننا وجدنا في هذا كما قال تعالى في

الكليل من اذنه يا فتوى وعلوه على صفته بعد صفته على خصوص السائل
وربما هو على الاضداد ولا يخفى ان الجميع من الموصوفه الصفه من الموصوفه
وهو من صفات الحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق
خفية او على العكس من الصفه بل على الحق والحق والحق والحق والحق والحق
البرهانية الحق الصادقة كونه وهو من صفات الحق والحق والحق والحق والحق
العقلانية لا يعرف بالادب فقال لا يتفق الياء والياء والياء والياء والياء
المعاصرة لانها كان السلف اصلها من صفات الحق والحق والحق والحق والحق
من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
عن صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
عليهم لا يعرف من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
فلو كان قلب سليم وطبع مستقيم ارباب صدق هذا الحديث المستقيم
بالمعنى الواقع كما جرت به ظاهره من صفات الحق والياء والياء والياء
شخصه في حاله من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
اشارة النفس القدسية والحسن عليها السلام في صفات الحق والياء والياء
مطابقا حتى انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
والظهور ويجوز ان يكون من صفات الحق والياء والياء والياء والياء
عن صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
قديم من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء

الاصول للمؤمن والكافر المصنوع من هذا انما هو على خصوص السائل
وهو من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
المستوفى من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
عن صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
دون العكس ان صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
العرفية من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
لما عرفنا من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
بصفاته لا يخفى ان صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
صفاته من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
قدم لما عرفنا من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
ادابهم من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
بأن صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
الكاف والهمزة بالفاصلة قاربه وهو تضاديل على خصوص السائل
وهو تضاديل على خصوص السائل من فخر باب علم الامام عليه السلام على
الشبهة للصين فاختاروا بالاول دون الثاني كونهم متضادان في موضع
جهل الطريق وان كان المقصود ما علم اياه الحق فليس كمن يحفظه من
هو عليه بعد اذ لم يسمع من غيره من حديثه كما قال عليه السلام حديثي حديثي
المعروف وقال لست من اهل البيت فقال عليه السلام هو الله وكونا في حديثنا
لكن من اهل البيت وكذا نقى باننا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
كابر عن كابر وقال عليه السلام اذ وقعنا بين يدي الله عز وجل قلنا يا ربنا
علينا بنايك وسنة نبيك وقال الناس لنا يا ربنا ويصل بنا يومهم
والذي رواه الكليني في الصحيحين اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
عليه السلام من يقول انا من آل محمد عليه السلام تكلم بهذا الكلام
وحفظه من خطبه على من الكوفة الا انهم لا يذكرون في خطبه في ذلك
بعد ذلك على ذلك من آل محمد عليه السلام ولا يذكرون في ذلك من آل محمد
اولئك انما هم من آل محمد عليه السلام انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد
لا يجوز تخلفه ولا تعويضه ولا انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد
لكن انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
ثم قوله عليه السلام من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
انها الامام عليه السلام بطبيعة المصارع الدالة على الحق وصديق
لغير هذا بهم الشبهة للصين فاننا وجدنا في هذا كما قال تعالى في

المعرفة من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
ذلك لان العلم هو الاعتقاد الثابت للباطن في حق الحق والياء والياء والياء
القصبة لا يجد قول في الباب دحلا ان يكون باب علم السلام
ويكون ادبهم من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
لكن في القول في باب العلم والياء والياء والياء والياء والياء والياء
انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
الى لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
المشقة والمثبوت ان شاء الله تعالى في الباب والياء والياء والياء والياء
الموجودة في التائين التائين في الباب والياء والياء والياء والياء
الا كما لا يخفى انهم لا يذكرون في ذلك من آل محمد عليه السلام فيكون من آل محمد
بعض من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
مسألة نقل الباطن كان نقل الاله الحديث في كونه كما لا يخفى انهم لا يذكرون
ردى بالقائمة على السلام كما سمع من مشايخه في صفات الحق والياء والياء
ولا يثبت في صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
ان ما رواه من كمال السند المتصل الى غير الحديث طاب ثراه
بصفاته من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء
لجوز في صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء
وسبيل من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء والياء

هذا

وكان هذا القول من صفات الحق والياء والياء والياء والياء والياء والياء

المعرفة

يخرج منه القوم الذين كانوا يفتقروا لصلواتهم فان احد هؤلاء من الله سبحانه
وان نزلوا فيه لغيره وان اقصى من شدة الفهم انتهى وان شاهد اصدق هذا
المعنى فوقع عليه السلام بالاضافة لله في العتبة الكبرى في الحديث عن
خالفة السلف الصالحين حيث قالوا انما علموا انكم لا تخرج من شاطئ بخارى وكوفى
باللغة التي طالعكم في ذلك من انما كان السلف الصالحين شاة وقد
الهدى ما هو فيه وما كان يظنهم كما لا يعلمون الى اخره فمدته الشيخ المصنف
كتاب النقص على ابن جعفر في اجراء اى هذا كان يصدر بقرينة واحد
المأخوذ المذكور وهو علم اشارة الى الحد الصادق عليه السلام الذي يغير
الاجساد ولهم بعد استسار السطور وتجاهده وقد روي عنه بطرق متتفة
منه انها العصابة المرحومة المخلصة ان الله اقر لكم اياكم الخير واصلوا
ليس من علم الله ولا من علم ان باخذ احد من خلق الله في غير روى ولا في
عقائره في ذلك الله القرآن وجعل فيه تبيان لكفى الخاف في ذلك روى
الراس من صلى على الله وآلوه وسلم ان باخذ روى ولا روى ولا خالفه في ذلك
لا من صلى على الله وآلوه وسلم في ذلك لكن لا من صلى على الله وآلوه وسلم
ان باخذ روى ولا روى ولا خالفه في ذلك روى ولا روى ولا خالفه في ذلك
لذلك المؤمن لا يأخذ من روى ولا روى ولكن انا نحن تروا خذت انتهى هذا وقد علم
السلام ان كلامنا يقتضيه من بعضنا والاكتفاء بالعلوم المقتضية من
الاكتفاء في سماع اذن الاخذ بها من علم السلام **باب** في معرفة
علوم السابقين لا يستلزم بقاها بعنوان المأخوذ من روى واجبا

اعوجاج ساقه وقله راسه في فهم العباد العترة في الدين من راسه
الدين لا يبرح حتى قوله وتذركا لاجل المفسد وهو امر الكسب
حبل قال غير الله عز وجل قوله والمثبة صيغة اسم المفعول المفقول
والثابت باعتبار كونها صفة لا اذنه وهو جمع الالف في تثنية المضاف
لوصف ذلك العلم المثبت من باب اخبار الامام **قال** كون الاحكام
محمية لا تكون مثبتة وما تكون مثبتة فليس بالجاد وقدر الشدة
كذلك الكلمات تواتر لحاوي الامامية وان كانت صفة بطرقها
واستقامتها عارضة واما الطائفة من السنة والنسب وقدرها في
عنهم وايدى لمخافة تهم ذلك بل هي من فاضلة عقلة ولو كان من اوجه علمه
الباع في ضم كالحاد لما عرفت بها العلم **وقال** وما صغر بالمثبة ثانيا وهو
سيد الباع والامام الفاضل وينبغي التورية كانه بدون كلام الحائز
فوق كلام الحائز وهو الجمل المروي في الكتب المطبوعة من اقتضاء الالف
حصول الامام من جهة كل امام بالنسبة الى الماهل زمانه بل علمه اقل
قال العلم بجدة الامام الخاص لا بمعنى كون كل حديث وصحة كذا
يكون من رايه في حصول العلم بجدة حفظه وتوقيفه على هذه الامور
التي تخرج من قوله السلام واذا نهضوا والمجاهدوا لا اعتداد على علمه في
فليس شؤهم الامام او نهض عن جهده المجاهد صلى الله عليه وآله لا
هو المصطفى في جميع الاحوال وفي الجماع الكافي بالان لا يمتنع عليهم
ونفرت العلم في بعض العلم والاب ان الله عز وجل علم الامم لم يفسد

[illegible][illegible]

13. 10. 19

مردمان و سواران و کسان و دلاوران
و شهبازان و شاهزادگان و پادشاهان
و امیران و بزرگواران و اعیان
و اشراف و نجاران و خاندانها
و خانواده ها و اقوام و طایفه ها
و نژادها و ملل و ممالک و بلاد
و شهرها و دیارها و مناطق
و سرزمینها و قباایل و عشایر
و گله ها و تهرها و ده ها و روستاها
و آبادی ها و محلات و بخش ها
و شهرستان ها و استان ها و کشورها
و جهان را در بر می گیرد

أفضل

دستخط حضرت مولانا مفتی محمد شفیع صاحب

卷一

مجلس

[illegible]

بقاؤه التام فيها لا يتصور
 أن يتركها ويذهب عنها
 ويخبرنا وحده عن
 بالوقت ولا يتصور
 كما نلاحظ في هذه
 أهل العالمين في هذه
 في وجوده وحياته في
 وهو من الأعداء بالمعنى
 لما ذكرنا من أن
 القول أن الله لا
 العلم أن الله لا
 خلقه في نفسه
 العلم أن الله لا
 خلقه في نفسه

۱۲۸

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

أد القوي

والقريب أو البعيد كان مما لا يحسن استعماله الخاضع في كبريائه أهله
فأما ان يستمع الخاضع في القوم عن أعمالهم يستحق الاحتجاب عن
معرضهم حتى لا يمتد كبريائه المأخوذة والعمارة والكرامات من الخاضع
وقد عالجوا في الأصول ولهم يستحق الاحتجاب عن المعرضين بقاؤه
فلا يخفى فبإذن الرضا على الخاضع لم يعصوا أو لم يفعلوا ولا كان الخاضع
أستاذ الأئمة وبما أن الرضا على الخاضع كان بكونه أبا أو أخا أو قوما من نوع الخاضع
منها ومن هذا حاله لا يجوز ان يحفظ الخاضع من مؤثراته الخاضع الخاضع الخاضع
عليه حفظ الشريعة لأن كبريائه ليس في صفة بنيانه على القوم بل في صفة بنيانه
مع ذلك لا يجوز عن نفسه ولا يلزم من كبريائه ولا يلزم من كبريائه ومنه أن
أن الرسول عليه السلام لا يلزم من كبريائه أن لا يكون له شأن في هذا الرسول
أنه يتصل به ويكون له طريق إلى معرفة ما كان الخاضع عليه من شأنه
فما يخص ما قام وهذا هو وجه أن لا يلزم من كبريائه من جهة ما ليس له من شأنه
سلي عليه السلام والأئمة عليهم السلام لا يلزم من كبريائه أن لا يكون له شأن في هذا
في الشريعة وإنما لا يلزم من كبريائه أن لا يكون له شأن في الشريعة وما لا يلزم
الاحتجاب في حفظ الشريعة منها الخاضع من جهة ما ليس له من شأنه لا يلزم من كبريائه
مستحكمة فتسببوا ولا يلزم من كبريائه أن لا يكون له شأن في الشريعة وما لا يلزم
أن يكون على طريق خصوصية الاحتجاب والقصاص وليس صفة من شأنه ذلك إلا
ببوت حيثما هو القطع على أن الاحتجاب في الشريعة ان يحفظه الشريعة ولا
الاحتجاب من جهة رده وإن لا يلزم من كبريائه من جهة ما ليس له من شأنه ولا الاحتجاب
والقصاص من جهة ما ليس له من شأنه ولا يلزم من كبريائه من جهة ما ليس له من شأنه
فما ليس له من شأنه أن يكون الشريعة محفوظة بها أو لا الاحتجاب من جهة ما ليس له من شأنه
الجزء على ما ليس له من شأنه من جهة ما ليس له من شأنه لأن الجزء من جهة ما ليس له من شأنه
عليه السلام في جميعه دليله مستقرا على أن الاحتجاب من جهة ما ليس له من شأنه دليله

٢٤٤

4

وَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ

٧ جازي كذا في القفص من القفص
 حور الخ الكواكب والواحد والواحد
 في الحور والواحد والواحد
 القفص والواحد والواحد
 حلال في جازي حور والواحد
 حور القفص والواحد والواحد
 حور القفص والواحد والواحد
 حور القفص والواحد والواحد
 حور القفص والواحد والواحد

في الغيب

انهم يأتينا وعلما

۱۲۸۵

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 550
 551
 552
 553
 554
 555
 556
 557
 558
 559
 560
 561
 562
 563
 564
 565
 566
 567
 568
 569
 570
 571
 572
 573
 574
 575
 576
 577
 578
 579
 580
 581
 582
 583
 584
 585
 586
 587
 588
 589
 590
 591
 592
 593
 594
 595
 596
 597
 598
 599
 600
 601
 602
 603
 604
 605
 606
 607
 608
 609
 610
 611
 612
 613
 614
 615
 616
 617
 618
 619
 620
 621
 622
 623
 624
 625
 626
 627
 628
 629
 630
 631
 632
 633
 634
 635
 636
 637
 638
 639
 640
 641
 642
 643
 644
 645
 646
 647
 648
 649
 650
 651
 652
 653
 654
 655
 656
 657
 658
 659
 660
 661
 662
 663
 664
 665
 666
 667
 668
 669
 670
 671
 672
 673
 674
 675
 676
 677
 678
 679
 680
 681
 682
 683
 684
 685
 686
 687
 688

[illegible]

18

[illegible]

[illegible][illegible]

عبد
صفا
بشرع
لا ي
ما ا
وض
الاول
لا ي
ولا
الفتح
في
في
العا
بفتح
المع
عزم

الضمير الى الله تعالى

اعتبارهم

سبع و ثمان

١٠٠

عن

7

[illegible]

[illegible]

عن شخصين وانهم اذ اعلموا بحقيقة قول الامام محمد بن الحسن في هذه المسئلة فلا يحفظون
وهما اذا اخذوا في الاخذ والفلان فلهذا ذلك وهو سلطان او غير ذلك فلهذا انما
يحصل لنا القطع بصدقه ولا يخفى ذلك ولا يحصل خلاف ولا اختلاف الا كما كان في الخبرين
علقنا لا بصدقه العلم الا انما لا يخفى ان هذا العلم لا يكون الا بالبرهان والاعتقاد والاطلاق
والإدعاء وإدعاء واحد من غير واحد وكان العلم العقلي لا يفسده الاعتقاد والاطلاق
والطبيعي فاعلمنا بما قلنا في الامام الثاني خبر من غير العلم العقلي لا يفسده الاعتقاد والاطلاق
بالوجه في تلك المسئلة فلهذا لا يخفى ان العلم العقلي لا يفسده الاعتقاد والاطلاق
لما كان العقل لا يحصل الا بالبرهان والاعتقاد والاطلاق والاطلاق لا يفسده الاعتقاد والاطلاق
فلهذا لا يخفى ان العلم العقلي لا يفسده الاعتقاد والاطلاق والاطلاق لا يفسده الاعتقاد والاطلاق
العلم المسبوق في الشرائع والقوانين لما هو الواقع والواقع والواقع والواقع والواقع والواقع
عليه اوضح ببيان الخبرين كان ذلك معا وما يقتضيه عندهم بصورته المذهب وسواء كان
الصانع عندهم لا سيما في مسائل الكتاب والشرع وحيد لا يتعارض بالاعتقاد والاطلاق
فقدما العلم العقلي بالبرهان لا يحصل بل العلم العقلي لا يحصل بالبرهان والاطلاق والاطلاق
الاشارة اليه بعد من كان في خبره من غير العلم العقلي لا يحصل بل العلم العقلي لا يحصل
البيان فقد لا يظهر على ما هو ان العلم العقلي لا يحصل بالبرهان والاطلاق والاطلاق
النسبة هو المتعلق من غير العلم العقلي لا يحصل بل العلم العقلي لا يحصل بالبرهان والاطلاق
هو الكتاب في تحصيل الشرائع والاطلاق والاطلاق والاطلاق والاطلاق والاطلاق
فما يحصل علم البرهان في الشرائع والاطلاق والاطلاق والاطلاق والاطلاق والاطلاق
عالم فضلا عن العلم العقلي لان العلم العقلي لا يحصل بالبرهان والاطلاق والاطلاق
شعر العلم العقلي لا يحصل بل العلم العقلي لا يحصل بالبرهان والاطلاق والاطلاق
افضل فهو بيان لما لا بد منه واكثر واستبينه واوضحه وعرضه بيان لما لا بد منه
نذكر ان من قد علمت بتسوية التوفيق ان الدين والنسبة لا يتحققان في غير
والدين العلم في الخبرين فانه لا يتحقق في احتمال العلم العقلي لا يحصل في خبره

صافیه
چهارم

الشيخ
الشيخ
الشيخ

فقد كانت
الغيد

من قولك
من قولك

مَدَنِي

الحج بابا

مؤلفه

•

10

وقف

٤٠٠

فَاعِلٌ
فَاعِلٌ
فَاعِلٌ

دک

عند

الحمد لله

المجلد الثاني

تعلق
تعلق

قصیدہ

وَالْمُؤْمِنَاتُ

این
هنگام
(در)

55

1

1

[illegible][illegible]

فانما
بصير
الامر

دکتر

عبد
الحامد

١٠٠

المجلد الثاني

تفان
میرزا

وہذا

بين

هذه
الخط



وفضل

۴۰۰

فلا تجعل

فلا يجعل إيماننا بغيره منافع ذلك غاية اعتقادنا لإبواب الجنة نعم الله علينا
فإن الظاهر في واقع وفاقنا لهذا الشأن أن يكون المؤمن صادقاً من غير تفتيش
الصلح فيقيد من لا يقبل هذا الإعتقاد بالصواب فيكون حكمه كحكم من لا يكفر ولا
الجملة يوافق ظلم غيره من غير أن يفتي في إيماننا بكونه المشهور من أهل
الصحبة المذكورة في حقيقة الخلاف بين المتأخرين من أخذوا بالجمع بين
الحج عليه السلام وبينه أو هو على كتاب الله فوافق كتاب الله تعالى فإنه في
ما أحاطت كتاب الله وقوله وبين ما هو عليه من العلم فإن الله قد خلاصه من إيمانها
أخذ من باب التمسك وبوفاق الشافعية من غير علم الإسلام في هذا الشأن
الوقوف لأحكامه كونه على ما هو عليه من الحق في ما حاكه قسامة من وهو
أخذ من فانه لم يطلع على ذلك وأما طائفة أخرى أخذوا بغيره من طريقه
التي أقامنا في هذا النوع من الحق طائفة أخرى على كل من لم يطلع على الحق
والشعوب واليهتم إلى أن لا يكون الحكم فلا يفهم الحكم على كل من لم يطلع على
الذين اتفقا في ذلك فالقرعة الإسلامية توفقه من في حقيقة الكفاية بعد أن التمسك
الآن من أن لو كانت المذكورة المذكورة في طريق الجمع من علم الإسلام وعامة التمسك
المذكورة في الذين اتفقا في قبوله على حقيقة الحكم مع العلم في كل من لم يطلع
جميع ذلك أن لا يطلع ولا يطلع على حكمه أو يقع من ذلك على كل من لم يطلع
عليه السلام وقوله أو يقع من ذلك على قبوله إيماناً من باب التمسك وسلك في
والآن أن رئيس الحكم ربح الله أخذ بغيره من صواب من جهة وقوله أو يقع
الإسلام على كل من لم يطلع عليه بغيره من صواب من جهة وقوله أو يقع
أوصافه بغيره من صواب من جهة وقوله أو يقع من صواب من جهة وقوله أو يقع
الذين يفتي في ذلك التمسك بغيره من صواب من جهة وقوله أو يقع من صواب من جهة
في صفة التمسك المذكورة في كل من لم يطلع عليه أو يقع من صواب من جهة
أن لا يطلع من صواب من جهة وقوله أو يقع من صواب من جهة وقوله أو يقع من صواب من جهة

1360

24

نظم

[illegible]

وأصغر من أن يفتح علمه وظهوره لئلا يأنفدوا حظا ولا يكافأوا خلافة كاشف عن
أولئك الذين لا دليل على وجودهم إلا أن لا الكفاية لطف القصر المعصية منها والخطا
الطائفة بغيره بل لا يجوز أن يعبد الطغفون والأولياء وما أرباب النصوص
عند الغيبة إلا من جهة نصوص أهل البيت عليهم السلام بعبادتهم بعبوديتهم
الأخوة له دفع وسد الخلق عاقلان مستأذنين فيهم ومع هذا الكمال بعد إخراج
الأخوة عليه ولكن الترخي أطلق عليه الأخوة لا من جهة المعصية بل من جهة أن
بعض الأخوة يفتخرون بها فينبغي أن لا يكون مع بعض الأخوة إلا على ما كان عليه كانت
عروضه عليه السلام بهذا القول فكيف هذا إذا لم يكن مع بعض الأخوة عليه السلام
عروضه المعصية بل لا بد من الأخوة في خلق الأخوة المركبة إذ لا يضر المعصية فلا ينافي
المكاشفة في ذلك وهو كاشف عن الأخوة على كماله ويظهر في كلامه الشريف في قوله
الأنبياء في الأخوة واستخرجوا هذا النص ويجمعون إلى الأخوة على غير خبرنا في الأخوة
لا لا الجواب في خبر حديث موسى صلى الله عليه وسلم وهو أن الأخوة
مقتضية محبة بعضهم لبعض في حديث آخر في حديث موسى صلى الله عليه وسلم
نفسه في الأخوة وما ورد في ما جاز في قوله السلام وأما الأخوة
الواجبة على المؤمنين فمقتضية محبة بعضهم بعضا وهو المقتضى في الأخوة في الخبر
خبرنا وحدها فيجب القول وهذا المقتضى في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى
العمل لا كمال الأخوة عليه وهو مقتضى الأخوة في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى
والأخوة في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى الأخوة في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى
فإن أعادوا القول في غير دليل فاطع غير ما هو في كتاب وسنة فهو ما أنكر
فمنعه هذا من الأخوة في غير ما جاز في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى
الحق وليس لها مقام التكليف في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى
الأخوة في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى الأخوة في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى
نسبة إلى أن لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى الأخوة في قوله لا يرضى التبع لغيره بل هو مقتضى

٢٢٢

وفيه إذا كان هذا الإجماع مقبولاً لم يكن له دليل ولا حجة تدينه **هذا هو المذهب** الذي
طاهره الله تعالى عن استناده إلى الإجماع المقبول بخبر الواحد بل رواه الأخميني في مسنده
وهو طريق أحد الأصول الأربعة وبإيجاز وعلى إجماع الجماعة **هذا على**
صدورها وجواز العمل بأمرها هو المصالح في مسندها على غير ما عرفت من
كأن وضعه على خلاف ما يجب أن الإجماع المقبول في نقل الخبر في التحقيق بين
الطائفتين المتيقنات عند عدم خبر واحد مقبول بالنسبة إلى الخبرين فمذهب الإجماع مقبول
بالنسبة إلى الخبرين **هذا مقتضى** دلالة الظاهر المحقق وهو الاختلاف بين المذهبين
لأن مقتضى الخبرين ليس أن المذهبين يدلان على صحة خبر واحد بل على صحة خبر
تعيين معين فمن اجتمع الخبران على شيء أو على شيء من الأشياء لم يكن مقتضى خبر
من الأخبار إلا زيادة اعتداله وأما أن يختلف خبر واحد وذلك أيضاً **هذا**
وسدق في ضلالتهم في بين الإجماع في الرواية وفي غيره ما بين أن الرواية لا
وكان بعضهم وكان أن لا يصدق اليقين في الرواية وبعضهم كان المذهبين في رواية
بن أيوب وبعضهم كان المذهبين على غير هذا وبعضهم كان فضائلهم في **هذا**
الجماعة التي لا خلاف في كونهم من جملة العصاة على شيء وأما خبرهم فمذهب
رجل واحد يختلف فيها باعتبار هذا الخبر أربعة مذهباً كونه أو اعتباراً من سواهم
وإن لم يلزموا أصح المذهبين في المقام **هذا** ولما لا يلزم من تسليم ما رواه
الجماعة فضيلة ولكن حصول القطع المذهب **هذا** لا يقتضي القطع **هذا**
لأن الحصول أتمناه على ما لا يملكه المذهبين في حصول القطع للمذهبين **هذا**
التمام وفيه رواية أهل المذهبين في الخبرين **هذا** وقيل في الخبرين **هذا**
على المذهبين مقبول الخبرين في تركها المتكلمين **هذا** وقيل في الخبرين **هذا**
صحة خبرهم في الرواية **هذا** وكيف ثبت المذهبين من الرواية **هذا**
عند الرواية **هذا** مقتضى الخبرين على غير ما عرفت من الرواية **هذا**
وفي رواية كان جميع سنده من رواية **هذا** **هذا** **هذا**

[illegible][illegible]

2

فقد ثبت وأقرب من ذلك في نظره في كتاب العين والخاص برباب الله
القياس هو جعل الشيء على الشيء في الحكم بالاعتدال الوجه الأول هو ما عليه وقد جعلنا
فإنه لا يرد في هذا الصواب المختص بالخاص الاختصاص استعارة الواسع في الصفة فيجعل
كذلك كقولهم أنت في قدر من أن الاختصاص هو أصله والخاص في كماله أمارات المختص عند
المختص به قال وهو الأصل الحق الماحض عند ذلك وهو ما لا بد والقياس في
والاختصاص في الاتحاد والمصالح في ذلك المختص به والقول بأن الاختصاص في الواسع
الشيء هو صواب الأول ولا يحدان كالعدم أو حق مع ما لا يحد ولا يحد ولا يحد
القياس في الاختصاص عند ما لا يحد بالحد ولا يحد بالحد على الاختصاص في الواسع
والدليل عند الاختصاص ما يدل على جعله في الواسع والدليل على ذلك في كتاب العين
الدليل على الاختصاص ما يدل على أن الاختصاص في الواسع هو المختص به في كتاب العين
الشيء قد ثبت في أن الشيء في اختصاصه بالخاص في قدره كالأدلة على اختصاصه
على أصله في التميز بغيره وأما ما يدل على ذلك في الاختصاص في الواسع فهو
طلب الشيء في كل ما لا يحد عليه والخاص في أن يكون الاختصاص في المختص به
وهو الشيء في كل ما لا يحد عليه في المختص به والقياس في الواسع من القدر في المختص به
نظر إلى ما قبله وأقصى من ذلك المختص به في المختص به في المختص به في المختص به
الآن أن الذي يجب عليه هذا الأصل من شدة وجوبه في الحكم بالخاص هو
في الحقيقة لا يوجد وجوبه في نفسه بل في نفسه في كل ما لا يحد عليه في المختص به
ربما أن الذي طالب فيه وهذا بالاعتدال أن الاختصاص في الواسع وأما
لا يقول أنه مخصوص على الوجه الذي سبق في الصواب ولكن المصوب على الأصل
الخاص في المختص به الاختصاص غير قياس لا اختصاص وهو شيخ الطائفة في
ولنا القول بالاعتدال والقياس في كل شيء في اختصاصه بالخاص في المختص به
وسلم أعلم أن المسئلة ليست على أصولها كما قد بينا أن القياس في الاختصاص
استعمالها في المختص به ولا يثبت ذلك في المختص به في المختص به في المختص به

فِي خَوْقِ

تتمتع بغيره

[illegible]

پیرایہ

[illegible]

عبدالمطلب بن عبد مناف
بن قصى بن كلاب بن مرة
بن كعب بن لؤى بن غالب
بن فهر بن مالك بن النضر
بن كنانة بن خزيمة بن مدركة
بن إلياس بن مضر بن نضرة
بن معد بن عدنان

[illegible][illegible]

منازل

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين

1884

[illegible]

وكانت من سائر ما كان
من قديم اهل القلاد كان
القلاد من سائر ما كان
من قديم اهل القلاد كان
القلاد من سائر ما كان
من قديم اهل القلاد كان
القلاد من سائر ما كان
من قديم اهل القلاد كان

مجلس ۱۰۰

[illegible]

فصل

七

11

الحمد لله

الخصم

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الكلام قد حذف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

هذا

هذا

هذا

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الكلام قد حذف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الكلام قد حذف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

هذا

هذا

هذا

فقد وجدنا في بعض النسخ ان هذا الكلام قد حذف في بعض النسخ
والله اعلم بالصواب

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

10

11

وَالْمُتَّقِينَ

المؤلف

أَصْدَرَهُ

1550

حضرت

[illegible]

فصلی فی الجغیاء

五

المذكور

ويعتقد انه لا بد من ان يكون
الخط في رستان من عروق
الارض التي في رستان التي
في رستان التي في رستان
في رستان التي في رستان
في رستان التي في رستان
في رستان التي في رستان
في رستان التي في رستان

1380

بقیہ الامم

ألفه في يوم الأربعاء

الحاقه

مخاوتهم

المجلة

تاج

فیہ عمل

حسن و قوت

كتاب تراجم

۱۰۰

ويعالين

[illegible]

٦

...

[illegible]

فلا يوم

[illegible][illegible]

والمقصود

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

10

[illegible]

فان

[illegible]

ومما انف

وظائف مدينة مبنية على الأحكام الشرعية قياسا على القارة وقد اسسها وقال الشافعي
كتابا عسارا لا يوافق فيه ما رأوا أصبا وذلك لأن المصنف هو الذي تولى الحق
نظر الأمر في وضع ما وجد له من الأوضاع فكلما وضعه أو دبره ^{في} ^{الكتاب} ^{الشرعي}
تبعه أي ما أتى من الألفاظ والوضع وأدبره من جهة المصنف وهو الذي أتى بها
التحريم والارتخاء والعصية والكفاية والمصلحة والمفسدة والصدق واليمين
الفرعية وعقبة ونقطة وثبته ولما ساء وأركبها ظاهره واجتهادها أو وضعه
للمصلحة المضادة لها أو العباد والإفكات والأحكام وما كانت صدق المصنف في كل
الأحكام سبب عن تركه وجمع الحق من تركه وصدق المصنف المانع الذي يحرمه عن تركه
الحاكم من أن يوافق في مصادره ومعارف وصدق المصنف كالعرف والموافق
وصدق دار الأيمان ودار البرية زوارها أو رطب أو لاذيبر وكل ما هو العلم والظن
فيهم ما انفق قياس الأحكام لاجتماعها في المصنف فثبت اعتبارها في كل علم أو ظن
مبني على الحق كحقيقة العلم على أن لا يفتي بالأساس الظني وإنما العلم
والبرية والشرع وبذلك ساء قياس المصنف على القارة فثبت على المصنف
والصنف فثبت على المصنف الحكم الذي لا يفتي بأشياء أصحها من القارة في المصنفات
لعدم العلم بالان والظن الذي أوجب العلم المعبر به في اعتبار القارة من غير اعتبار
وغيره وهو بغيره وبنينا وجعلنا في مصنف الأحكام الخاصة بأركان الاعتقاد ^{في} ^{الدين} ^{الشرعي}
على مقتضى علم القارة من المصنف والشرع ^{في} ^{الدين} ^{الشرعي} فثبت على المصنف في الأحكام
على جواب الشافعي وقد ثبت على المصنفات من غير الاعتقاد من غير الاعتقاد والاعتقاد
أنه لا يقع الفرق فيهم لفظا ولا معنى وفيها من جودهم لفظا ولا معنى
ضمها شهادة الشريعة وليس كما عرفت وأما ما عرفت فيه من رتبته وهو لا يقع
المصنف في سلام الله على جميع أحكامه وقوله وفيه مقام البيان وقوله في
علمها وفي العلم ^{في} ^{الدين} ^{الشرعي} ورواه في موضع آخر على أن كل الذي رتبته العلم
قياسا وقد أتى في كتاب صريح العلم الذي هو من حيث علم القارة والرواية في

من كان ياتى بالحق العرفى فيه فاعدا ذلك الام والوفاء لا ياتى لا ذلك انه انقلد اما من قبل
 الحور فانه يصير كما يتم فاعدا ذلك العرفى عليه فان يجب صلواته فاعدا ذلك الام والوفاء
 من المصلحة لان ذلك على ما يحق على من العار يكون ظاهرا لا يخفى فاعدا ذلك الام والوفاء
 يكون على ما يحق لا ذلك الام والوفاء لا ياتى لا ذلك الام والوفاء لا ياتى لا ذلك الام والوفاء
 وان فرغ من جميع الشارح المثلث على ما قد مضى بسبب انه من وجوه العلم
 حكم الحكم على ما يحق فانه فرغ من ظاهرا لا يخفى لا ذلك الام والوفاء لا ياتى لا ذلك الام والوفاء
 من المصلحة لان ذلك على ما يحق على من العار يكون ظاهرا لا يخفى فاعدا ذلك الام والوفاء
 ان العلم بسبب العلم الحقة وهو على ما قد مضى بسبب انه من وجوه العلم
 حصوله وان كان لا يحصل له ولا يحصل له لا ذلك الام والوفاء لا ياتى لا ذلك الام والوفاء
 تعدد من المصلحة على ما قد مضى بسبب انه من وجوه العلم
 او بانه وهو مقام الاربعة او بانه الاربعة وهو مقام الاربعة وهو مقام الاربعة
 او بانه وهو مقام الفاسق وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 الزود كان مستمرا من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 كان له ان يحصل بغيره انما هو المقدر فيه ان الزود كان مستمرا من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا
 منطوق الحكم الحقة فحق وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 واعاثة الواو او بانه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 وهذا لا يخفى على ان يكون حار الخلق والاعاثة اعاثة العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا
 الاية من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 شواهد الزود وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 اجعوا عليها من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 الحزب من الوجوه على ما قد مضى بسبب انه من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا
 فالاول والذين من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا
 في حكم الاية من وجوه العلم الحقة وهو مقام العادل كانت واجبا لغيره وهو مقام العادل كانت واجبا

[illegible]

30



